

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

## أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب الحسابات "دراسة تجريبية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

الدكتور

محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعدة

كلية الأعمال – جامعة الإسكندرية

[mahmoud.metwally@alexu.edu.eg](mailto:mahmoud.metwally@alexu.edu.eg)

### ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات الغش بالتقارير المالية وذلك في ظل الدور المعدل لبعض المتغيرات التي ترتبط بالتكوين المعرفي لمراقب الحسابات وهم: خبرته وتدويره وشخصه الصناعي. وقد انتهى الباحث إلى اشتقاق أربعة فروض تعكس العلاقات المتوقعة بين متغيرات البحث. ومن خلال التحليل الفعلى للتقارير المالية المنصورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. تمكّن الباحث من اختيار عدد ١٦٢ شركة بإجمالي ١٣٦٧ مشاهدة شكلت عينة الدراسة وذلك عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣.

ومن خلال تطبيق أسلوب الانحدار اللوجيسي، أسفرت النتائج عن وجود أثر إيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية، وهو ما تحقق منه الباحث أيضاً من خلال تحليل الحساسية، حيث لم تختلف النتائج عنها في ظل استخدام معدل التضخم كمقاييس بديل لعدم التأكيد الاقتصادي. وفيما يتعلق بالتأثير المعدل للمتغيرات التي تعكس خبرة مراقب الحسابات، وتدويره، وشخصه الصناعي، أسرفت النتائج عن وجود أثر معدل لخبرة مراقب الحسابات؛ حيث ساهمت الخبرة في الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش بالتقارير المالية. بالإضافة لذلك فقد أدى تدوير مراقب الحسابات إلى الحد من العلاقة

الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش بالتقارير المالية أيضاً. وأخيراً انتهت نتائج البحث إلى عدم وجود أثر معدل ذو دلالة احصائية للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات بشأن العلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش بالتقارير المالية، وقد تأكّد ذلك أيضاً من خلال تحليل الحساسية أيضاً.

ومن خلال التحليل الإضافي، توصل البحث إلى نتيجة هامة، تقييد بانعكاسات عدم التأكيد الاقتصادي على زيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة مقاساً بتأخر تقرير المراجعة (ARL)، حيث ظهرت العلاقة بينهما إيجابية ومعنىّة. وبما يدعم نتائج اختبار فروض البحث، والتي بموجبها أكد الباحث على أهمية أن يأخذ مراقبى الحسابات في الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وعند تقييم مخاطر عملية المراجعة.

**الكلمات المفتاحية:** عدم التأكيد الاقتصادي، الغش بالتقارير المالية، خبرة مراقب الحسابات، تدوير مراقب الحسابات، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

---

## The Effect of Economic Uncertainty on Financial Reporting Fraud - The Moderating Role of The Auditor's Cognitive Aspect "An Empirical Study on Listed Firms on the Egyptian Stock Exchange "

**Mahmoud Moussa Abd-Elaal Metwally Elessawy**

Assistant Professor of Accounting and Auditing  
Faculty of Business - Alexandria University  
mahmoud.metwally@alexu.edu.eg

### **Abstract**

The research examines the effect of economic uncertainty on the probability of fraud in financial reports, considering the moderating role of some variables related to, the cognitive aspect of the auditor, namely: his experience, rotation, and industrial specialization. The researcher concluded by deriving four hypotheses that reflect the expected relationships between the research variables. Through the actual analysis of the published financial reports of firms listed on the Egyptian Stock Exchange. The researcher was able to select 162 firm with a total of 1367 observations that formed the sample for the period from 2015 to 2023.

By applying the logistic regression method, the results presented a positive effect of economic uncertainty on the probability of fraud in financial reports, which the researcher also verified through robustness test, as the results did not differ from

those when using the inflation rate as an alternative measure of economic uncertainty. With regard to the moderating effect of the variables that reflect the auditor's experience, rotation, and industrial specialization, the results presented a moderating effect of the auditor's experience; as experience contributed to mitigating the positive relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports. In addition, auditor rotation led to mitigating the positive relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports as well. Finally, the research results concluded that there was no statistically significant moderating effect of the industrial specialization on the relationship between economic uncertainty and the probability of fraud in financial reports, and this was also confirmed through robustness test.

Additional analysis presented an important result, that indicate the repercussions of economic uncertainty on the increase the audit effort measured by the audit report lag (ARL), as the relationship between them appeared positive and significant. This predict supports the results of testing the research hypotheses, according to which the researcher emphasized the importance of auditors considering the surrounding economic conditions when planning and implementing the audit process, and when assessing the audit risk.

**Key words:** Economic Uncertainty - Financial Reporting Fraud - Auditor Experience - Auditor Rotation - Auditor Industry Specialization.

---

## ١- مقدمة

تعرضت الكتابات في علم الاقتصاد إلى ظاهرة عدم التأكيد الاقتصادي، حيث تربط هذه الظاهرة بحالة كبيرة من التقلبات في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة البطالة، واحتلال التوازن في ميزان المدفوعات، والتقلبات المفرطة في سعر صرف العملات الأجنبية وعدم استقرار الأسواق المالية. وأكد كثيرون على وجود العديد من التبعات السلبية جراء تفاقم ظاهرة عدم التأكيد الاقتصادي، فقد تطور هذه الظاهرة إلى حلقات متالية من الأزمات الاقتصادية الحادة (e.g. Srivilas et al., 2021; Viana et al., 2023) . وفي المقابل، فمن الممكن أن يتسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلى في تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية، فقد يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، وغالباً ما تحرص الشركات على استغلالها (Ramstetter, 2011). وبالتالي فقد يكون مسؤل عن عدم التأكيد الاقتصادي أمراً مرغوباً فيه إلى الحد الذي تتطوّر فيه عمليات التنمية على تغييرات كمية ونوعية في جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (Viana et al., 2023). وعلى الرغم من الفوائد المحتملة نتيجة عدم التأكيد الاقتصادي، إلا أن البلدان التي تعاني من مستويات عالية من عدم الاستقرار عادة ما تعانى من تأثيرات سلبية أكثر من المزايا، وذلك على المستويين الاجتماعي والاقتصادي (Ramstetter, 2011).

وفيما يتعلق بالوضع في مصر؛ وعلى الرغم من التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير؛ إلا أن الظروف الاقتصادية ظلت مستقرة نسبياً خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ . ولكن مع بداية عام ٢٠١٥ ، باتت مصر تعاني من نقص حاد في العملات الأجنبية نتيجة التراجع المستمر في احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري، ونتيجة لذلك لم تتمكن البنوك من تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل من أهمها: انتشار البطالة وانخفاض عائدات السياحة وخاصة في فترات انتشار جائحة كورونا (عمارة، ٢٠٢١). ونتيجة لذلك، واجهت معظم الوحدات الاقتصادية في مصر صعوبات مختلفة أثرت على أنشطتها؛ خاصة وأن جانب كبير من التأثيرات السلبية لعدم التأكيد

الاقتصادي غالباً ما يكون له تأثير على المستوى الجزئي تظهر تبعاته في انتشار حالات التعثر المالي وزيادة مخاطر الائتمان، ومن ثمَّ ارتفع مستوى مخاطر الأعمال (عبدالناصر، ٢٠٢٤). وفي ضوء ذلك باتت الظروف الاقتصادية غير المؤكدة تدعو إلى إعادة النظر في كافة مجالات الأعمال، بما في ذلك الجوانب المالية والمحاسبية.

ومن منظور محاسبي، توصل البعض إلى أن الأزمات الاقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على جودة التقارير المالية نتيجة للتغطية المبالغ فيها في ممارسات إدارة الأرباح مستتدلين في ذلك إلى افتراض اساسي وهو أن ظروف الاقتصاد الكلي أحد الدوافع التي تشكل الخيارات المحاسبية للمديرين، كما أنه في تلك الفترات ينخفض التقييم السوقى للشركات، وأنه في مثل هذه الظروف تمثل الشركات إلى التلاعب في الأرباح صعوداً في محاولة من إدارتها لتقديم إشارات إيجابية للمستثمرين بشأن المركز المالى للشركة (Kurniawan et al., 2024). وفي المقابل توصل آخرون إلى وجود تحسن ملحوظ في جودة التقارير المالية نتيجة لأنخفاض ممارسات إدارة الأرباح في فترات الأزمات الاقتصادية وخاصة فترات الركود الاقتصادي (Arthur et al., 2014; Trombetta and Imperatore, 2014) . وبرر آخرون التباين في نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الصدد استناداً إلى اختلاف طبيعة البيئة المؤسسية ومدى توافر آليات حماية المستثمرين (Ho et al., 2021; Wang et al., 2023).

وبخصوص الغش بالتقارير المالية باعتباره أحد المقاييس التي تعكس انخفاض جودة التقارير المالية في حال وجوده، فقد أشارت نتائج عدد محدود من الدراسات إلى أن الشركات التي تعمل في ظروف اقتصادية غير مستقرة، وهي سمة أساسية للاقتصادات الناشئة، من المرجح أن تشارك في أنشطة غير قانونية ومنها الغش (Afzali et al., 2021; Ho et al., 2021; Wang et al., 2023) . ويزعم آخرون بأن الظروف الاقتصادية غير المواتية تشكل جانب كبير من محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. إذ يعوق زيادة عدم التأكيد الاقتصادي عملية التنبؤ بالأداء في الفترات المستقبلية، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة فرصة مثالية لارتكاب الغش. بالإضافة لذلك فإن سوء و عدم استقرار الأداء المالي والتشغيلى للشركة والفشل في

تحقيق الأهداف المالية قد يمثل ضغوطاً على إدارات بعض الشركات للانخراط في ممارسات الغش. وأخيراً فإن الظروف الاقتصادية غير المواتية قد تتخذها الإدارة كمبرر لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية (Hou et al., 2021; Wang et al., 2023; Ning and Qi, 2023).

وبالرغم من اهتمام المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بأهمية وضرورة منع واكتشاف الغش؛ إلا أنه ما يزال هناك تزايد ملحوظ في معدلات الغش بالتقارير المالية، حيث زادت حالات الغش بالتقارير المالية من ٧.٦٪ من إجمالي الحالات المكتشفة في عام ٢٠١٢ إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٨ (Dorris, 2018). وأن كل هذا بدوره أدى إلى زيادة مماثلة في مخاطر المراجعة التي يواجهها مراقبو الحسابات وهم بصدده تحطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. وبالتالي استهدفت مجموعة من الدراسات اختبار دور مراقب الحسابات<sup>(١)</sup> وسماته الشخصية في الحد من احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. إذ يرى البعض أن تقييم مخاطر الغش أحد أصعب التحديات التي تواجه مراقب الحسابات (Boyle et al., 2015).

وفي سياق مماثل ظهر الاهتمام المهني بالغش من خلال قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) بإصدار المعيار الدولي رقم (IAS No. 240) بعنوان "مسؤولية مراقب الحسابات ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية". إذ تتمثل أهداف مراقب الحسابات في تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بسبب الغش، وكذلك الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة الملائمة بخصوص تلك المخاطر، وأخيراً الاستجابة بشكل مناسب لما أسفرت عنه إجراءات عملية المراجعة. وفي السياق ذاته، وفي ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية والدولية وتحديداً معيار المراجعة الدولي (ISA No. 315) بعنوان "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها" يتquin على مراقبى الحسابات الحصول على فهم جيد لبيئة أعمال عميل المراجعة وبصورة تمكنهم من تقييم الأحداث والظروف

<sup>(١)</sup> يستخدم الباحث لفظ "مراقب الحسابات" كمرادف لمصطلح "المراجع الخارجى"، وذلك اتساقاً مع ما ورد بمعايير المراجعة المصرية، والقوانين المصرية ذات الصلة (القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١).

التي تؤثر على النشاط، ومن أهم العناصر التي يتعين تقييمها كلٌ من عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى.

وفي ضوء ذلك، يخلص الباحث إلى أن الظروف الاقتصادية على المستوى الكلى تشكل جانب هاماً من محددات تحطيم وتنفيذ أعمال المراجعة. باعتبار أن مثل هذه الظروف قد تؤدى بالشركات إلى محاولة الحد من الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال الانخراط فى ممارسات احتيالية، تظهر تبعاتها فى زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية. وفي هذا السياق أكدت دراسات عدّة على أن جودة المراجعة وخصائص مراقب الحسابات أحد العوامل التي من شأنها المساعدة في اكتشاف الغش في التقارير المالية، وبالتالي الحد من احتمال وجوده، وذلك لانتفاء أحد شروط ارتكاب الغش وهى الفرصة والتى ترتبط بسهولة اخفاء الغش.

إذ أكدت نتائج جانب كبير من الدراسات على أن السمات الشخصية لمراقب الحسابات أحد أهم محددات تحسين جودة التقارير المالية (e.g. Chen et al., 2022; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2018). وأن خبرة مراقب الحسابات وخصائصه الصناعي والناظرة الجديدة في حال تدويره، باتت تشكل جزءاً هاماً من التكوين المعرفي لمراقب الحسابات. ويعود البحث الحالى أمتداً للبحوث المحاسبية في هذا الصدد، كونه يتناول دور مراقب الحسابات كأحد القوة التي تعكس آليات الرقابة الخارجية في تعزيز القدرة على اكتشاف الغش في التقارير المالية وذلك في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي. ولذلك تمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلين التاليين التاليين:

- هل يؤثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية للشركات؟

- هل للجانب المعرفي لمراقب الحسابات، والمستمد من الخبرة والتدوير والتخصص الصناعي، أثر معدل بشأن العلاقة التأثيرية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية للشركات؟

ومن خلال الإجابة على التساؤلين السابقين، يحقق البحث **أهدافه** ودواجه، والمتمثلة في دراسة واختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. وكذلك اختبار الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب الحسابات، والمستمد بصورة أساسية من خبرته وتخصصه الصناعي، في الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي والغش بالتقارير المالية. كما يقف وراء هذا البحث العديد من الدوافع من أهمها: التطرق لمجال بحثي يعاني من ندرة ملموسة، كونه يعكس جانب هام من متغيرات الاقتصاد الكلى، بالإضافة إلى ايجاد دليل علمي على مدى صحة العلاقة الرئيسية محل الدراسة في بيئة الاعمال المصرية وفق منهجية بحثية علمية في محاولة لاستكمال البحوث المصرية المماثلة في هذا الصدد.

ويستمد البحث **أهمية الأكاديمية** لكونه يعد امتداداً للبحوث التي تتناول التأثيرات المشتركة بين اثنين من فروع المعرفة ذات الصلة ببيئة الأعمال، وهما المراجعة والاقتصاد. كما تتبع أهمية البحث كونه امتداد لعدد محدود من الدراسات والتي تناولت تأثير عوامل الاقتصاد الكلى على المستوى الجزئي، من خلال مناقشة تبعات عدم التأكيد الاقتصادي على واحد من أهم سلوكيات الإدارة وهي الغش في التقارير المالية. وليس هذا فحسب؛ حيث يتطرق البحث لقضية بحثية تعكس جانب من الظروف الاقتصادية المحيطة، والتي ظهرت حدتها في أعقاب الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها الاقتصاد المصري. وبالتالي باتت معرفة تبعات عدم التأكيد الاقتصادي وتحديداً انعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية دور مراقب الحسابات من ناحية أخرى أمراً غاية في الأهمية. كما يستمد البحث **أهمية العملية** لكونه يقدم أدلة تجريبية بشأن المردود الإيجابي لدور مراقب الحسابات في فترات عدم التأكيد الاقتصادي، وهو ما يعتبره الباحث بمثابة تقييم لأهمية الجانب الرقابي لمهنة المراجعة في الفترات التي تشهد حالات كبيرة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبالرغم من أهمية البحث وكثرة دوافعه، والتي من أهمها تصحيح الفجوة البحثية في هذا المجال؛ إلا أن من حدود البحث اقتصاره على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام البيانات الفعلية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعد استبعاد

البنوك والشركات المالية الأخرى وذلك لأنها تخضع لمتطلبات محاسبية خاصة. وكذلك يعتبر من حدود البحث اقتصراره على الدور المعدل الخاص ببعض محددات تشكيل الجانب المعرفي لمراقب الحسابات وهي: الخبرة، والتدوير والتخصص الصناعي، ودون التطرق لباقي السمات الشخصية لمراقب الحسابات أو لخصائص عملية المراجعة الأخرى. وكذلك يقتصر البحث على اختبار العلاقات محل الدراسة في سياق مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة فقط. وأخيراً تقصر الحدود الزمنية للبحث على الفترات المالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، وهي فترة ملائمة لكونها اشتملت على الفترات المالية التي شهدت تغيرات اقتصادية جوهرية.

وحتى يتم تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، وفي ضوء حدوده، سيتم تنظيم البحث بحيث يتناول الباحث من خلال القسم الثاني، الإطار النظري للبحث، ويعرض من خلاله التأصيل النظري لمفهوم عدم التأكيد الاقتصادي متطرفاً لمحدداته وتبعاته من منظور محاسبي ومهنى. بالإضافة للتعرف على ماهية الغش بالتقارير المالية ومحدداته من منظور الاقتصاد الكلى. وينتهي القسم الثاني بدراسة تحليلية تتناول العلاقات المتوقعة بين متغيرات البحث، وذلك على النحو الذي يمكن الباحث من اشتغال فروضه. بينما يتناول القسم الثالث، منهجة البحث، ويقدم الباحث من خلاله وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى النماذج والأساليب الاحصائية المستخدمة، وكيفية قياس المتغيرات، والاحصاءات الوصفية. وقد خُصص القسم الرابع من البحث لعرض نتائج اختبار فروضه باستخدام بيانات فعلية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة. ويتناول القسم الخامس بعض التحليلات الأخرى والتي يمكن من خلالها التتحقق من صلاحية نتائج البحث، وتقديم نتائج إضافية تساهم في تفسير ما انتهت إليه نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي. وأخيراً، يعرض الباحث في القسم السادس من البحث ملخصاً لأهم نتائجه وتوصياته و مجالات البحث المستقبلية.

## ٢- الاطار النظري واشتقاق فروض البحث

شهدت السنوات الأخيرة قدرًا كبيرًا من عدم التأكيد؛ وذلك بسبب العديد من الأحداث التي أثرت، وبصورة كبيرة، على الاقتصاد الكلى، مثل: الأزمات المالية ومشاكل سلاسل التوريد وانتشار فيروس كورونا(COVID-19). وبالتالي، أصبح من المهم معرفة دراسة انعكاسات ذلك على المستوى الجزئي وخاصة فيما يتعلق بما يتخذه المديرين من قرارات ورد فعل مراقبى الحسابات تجاه هذه الظاهرة، وذلك باعتبارهم الأكثر تأثيراً على بيئة انتاج ونشر المعلومات والتقارير المالية في الوحدات الاقتصادية. وسوف يتناول الباحث من خلال الفرعيات التالية تحليلًا للدراسات السابقة ذات الصلة وذلك تمهيدًا لاشتقاق فروض البحث.

### ٢- عدم التأكيد الاقتصادي (المفهوم والمحددات وال subsequences)

تؤثر مجموعة السياسات الاقتصادية، التي تصوغها وتصدرها الحكومة، بشكل مباشر على البيئة الاقتصادية الكلية. ويشير عدم التأكيد الاقتصادي إلى موقف معين لم تعد الوحدات الاقتصادية قادرة على التنبؤ بدقة بما ستجريه الحكومات من تغييرات في السياسة الاقتصادية ومتى وأو كيف ستجريها (Gulen and Ion, 2016). ويرى آخرون بأن عدم التأكيد الاقتصادي بشكل عام هو انخفاض القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، حيث يفتقر المتعاملون في الأسواق إلى المعرفة الضرورية اللازمة لتقدير الوضع الحالي والمستقبلى (Srivisal et al., 2021). وعرف عبدالناصر (٢٠٢٤) عدم التأكيد الاقتصادي على أنه حالة من عدم اليقين بخصوص السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة في المستقبل مقارنة بالسياسات الاقتصادية القائمة، وتوقيت تنفيذ هذه السياسات، وكيفية تنفيذها، والآثار المترتبة عليها. ويعتقد آخرون بأن ظاهرة عدم التأكيد الاقتصادي ظاهرة معقدة؛ لكونها ترتبط بالعديد من العوامل، وتدرك المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذا التعقيد وتقوم بتقدير عدم التأكيد الاقتصادي من خلال الأخذ في الاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلى المتعددة (Viana et al., 2023).

وبذلك يعكس عدم التأكيد الاقتصادي حالة من عدم الاستقرار في السياسات المالية والنقدية والتنظيمية الحالية والمستقبلية. ويرتبط الأمر بكون هذه السياسات سوف تتغير في الأجل القريب أو بسبب عدم وضوح تأثير تلك السياسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويرجع ذلك إلى أن البيئة الاقتصادية الكلية عامل مهم ويؤثر على بيئة التشغيل، وبالتالي فالتغييرات في السياسات والظروف الاقتصادية يجعل بيئة التشغيل معقدة وغير مستقرة ويصعب التنبؤ بها، وبذلك يعد عدم التأكيد الاقتصادي بمثابة إشارة مهمة للتغيير في البيئات التشغيلية للشركات. كذلك فمن الممكن أن يتطور عدم الاستقرار الاقتصادي إلى حلقات متتالية من الأزمات الاقتصادية الحادة.

وفي المقابل، من الممكن أن يتسبب عدم استقرار الاقتصادي في تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية، فقد يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، وغالباً ما تحرص الشركات على استغلالها (Ramstetter, 2011). وبالتالي فقد يكون مستوى معين من عدم التأكيد الاقتصادي أمراً مرغوباً فيه إلى الحد الذي تنطوي فيه عمليات التنمية على تغييرات كمية ونوعية في جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحدث هذه التغييرات بدرجات متفاوتة (Viana et al., 2023). وعلى الرغم الفوائد المحتملة جراء عدم التأكيد الاقتصادي، إلا أن البلدان النامية/ أو التي تنتمي للاقتصاديات الناشئة عادة ما تعانى من تأثيرات سلبية أكثر من المزايا، وذلك على المستويين الاجتماعى والاقتصادى (Ramstetter, 2011, Wang et al., 2023). ويتفق الباحث مع ذلك، خاصة فى البلدان النامية والتى غالباً ما توجه صعوبات فى التعافى من الأزمات الاقتصادية؛ حيث تفتقر تلك البلدان إلى الموارد المالية اللازمة لتخفيض حدة التقلبات الاقتصادية. والأكثر من ذلك، يعتقد الباحث بأن جانب كبير من الفرص الاستثمارية المتاحة نتيجة عدم التأكيد الاقتصادي يتحول إلى الاقتصاديات القوية.

وبخصوص محددات عدم التأكيد الاقتصادي، فهى ترتبط بعدة عوامل والتى منها، التضخم والضغوط الركودية وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض المفاجئ لقيمة العملة. ولذلك يؤكد البعض على أن عدم التأكيد الاقتصادي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا يمكن قياسها بشكل مباشر، حيث أنها تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل

مثل التضخم والقيمة السوقية والناتج المحلي الإجمالي ( Cariolle and Goujon, 2015). وينطوى عدم الاستقرار الاقتصادي على تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة البطالة، واحتلال التوازن في ميزان المدفوعات، والتقلبات المفرطة في العملات الأجنبية والأسواق المالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠). وفي هذا الصدد لخصت دراسة Viana et al. (٢٠٢٣) محددات عدم التأكيد الاقتصادي من خلال مؤشر يمكن الاستناد إليه في قياس هذه الظاهرة، ويأخذ في الاعتبار مؤشرات مختلفة مرتبطة ببيئة الاقتصاد الكلي ويستند إلى ستة متغيرات تتعلق بالظروف الاقتصادية، وهي: (١) معدل التضخم، (٢) القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية، (٣) الناتج المحلي الإجمالي للفرد، (٤) ميزان الحساب الجارى، (٥) صادرات السلع والخدمات، (٦) معدل البطالة. مع ملاحظة أن المؤشرات من الثنائي وحتى الرابع تعد بمثابة مؤشرات عكسية لعدم التأكيد الاقتصادي، في حين أن المؤشران الأول والسادس يعكسان قدرًا أكبر من عدم التأكيد الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، توصلت دراسة Bloom (٢٠١٤) إلى أن أغلب البلدان النامية تعانى من مستويات عالية من التقلبات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسواق الأوراق المالية، وأسعار صرف العملات، وهذا يقود تلك البلدان إلى مستويات أعلى من عدم التأكيد الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يشير Koren and Tenreyro (٢٠٠٧) إلى أن المستوى المرتفع من عدم التأكيد الاقتصادي في البلدان النامية يتاثر بانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، أصبحت الظروف الاقتصادية الكلية في البلدان النامية عرضة بشكل متزايد للتقلبات في إنتاج وأسعار بعض السلع الأساسية، والتي هي عموماً سلع ذات تقلبات عالية في الأسعار.

وفما يتعلق بالوضع في مصر؛ وعلى الرغم من التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير؛ إلا أن الظروف الاقتصادية ظلت مستقرة نسبياً خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، حيث شهدت أسعار صرف العملات الأجنبية استقراراً نسبياً وكانت معدلات التضخم في الحدود المعقولة نسبياً. ولكن مع بداية عام ٢٠١٥، باتت مصر تعانى من نقص حاد في العملات الأجنبية نتيجة التراجع المستمر في احتياطيات النقد

الأجنبي لدى البنك المركزي المصري، ونتيجة لذلك لم تتمكن البنوك من تنفيذية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية التي يحتاجها المستوردون للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل من أهمها: انخفاض عائدات السياحة وخاصة في فترات انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، وزادت الأزمة سوءاً في ظل التغيرات السياسية التي شهدتها بلدان الجوار.

وفي سبيل مواجهة ذلك، وبهدف تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، اتخذت الحكومة المصرية بعض الإجراءات بناءً على توصيات المؤسسات الدولية المناحة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، منها على سبيل المثال: تخفيض الدعم الممنوح للطاقة بصورة تدريجية، وقيام البنك المركزي المصري منذ ٢٠١٦ بتحرير سعر صرف الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة على عدة مراحل (آخرها قرار البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦، والذي بموجبه تم تحرير سعر الصرف، كما تم رفع سعر الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض إلى ٢٧.٢٥٪، ٢٨.٢٥٪). وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مصحوباً بانخفاض حد في القوة الشرائية نتيجة للتضخم الذي وصل إلى معدلات غير مسبوقة؛ ووفقاً لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث سجل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٢.٥٪ وذلك في أبريل/٢٠٢٤.

وبخصوص مردود وتبعات عدم التأكيد الاقتصادي، فقد أكد الكثيرون أن لهذه الظاهرة تبعات سلبية كبيرة على السياسات الاقتصادية على المستويين الكلى والجزئي (عمارة، ٢٠٢١، e.g. Viana et al., 2023). وفيما يتعلق بالمستوى الجزئي والذي يشكل محور اهتمام البحث الحالي. فقد أكدت الدراسات على أن عدم التأكيد الاقتصادي من شأنه التأثير على قرارات واختيارات الشركات داخلياً وخارجياً. إذ أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة تدعو إلى إعادة النظر في كافة مجالات الأعمال، بما في ذلك الجوانب المالية والتمويلية والمحاسبية، خاصة وأن جانب كبير من التأثيرات السلبية لعدم استقرار الاقتصاد الكلى غالباً ما يكون له تأثير تظاهر تبعاته في انتشار

حالات التعثر المالي واختراق عقود المديونية (عبدالناصر، ٢٠٢٤ e.g. Pástor (and Veronesi, 2020;

وفي هذا الصدد، تشير نتائج جانب كبير من البحوث إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي يزيد من مخاطر الأعمال للعديد من الأسباب. فقد أوضح البعض وجود زيادة في تكلفة التمويل؛ حيث يطلب المستثمرون علاوة مخاطر في ظل وجود سياسات حكومية غير مؤكدة (Pástor and Veronesi, 2020). كما أشار XU (2020) إلى أن ظروف عدم التأكيد الاقتصادي قد تزيد من تكلفة التمويل سواء بالملكية أو بالاقتراض، وبالتالي تحد مثل هذه الظروف من الاستثمارات. ويؤكد وجه النظر السابقة، ما توصل إليه البعض بشأن زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم، والناتج عن زيادة الفروق السعرية وانخفاض رد فعل السوق تجاه الاصحاحات بشأن الأرباح، وذلك خلال فترات عدم التأكيد الاقتصادي (Jin et al., 2019; Wagdi et al., 2025). وباستخدام عينة من ١٠٧ شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٢، توصلت دراسة عبدالناصر (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين عدم التأكيد الاقتصادي وحجم الائتمان التجاري، نتيجة لزيادة مخاطر الائتمان في مثل هذه الفترات.

واستكمالاً لما سبق وأن اشار إليه الباحث، بخصوص تعدد التأثيرات السلبية لعدم التأكيد الاقتصادي، والتي تمثلت في زيادة التقليبات في أداء الشركات، وزيادة المخاطر التمويلية، والفشل في تحقيق النتائج المالية المرغوبة، وأن كل هذا بدوره قد يؤدي إلى إرسال إشارات غير جيدة إلى المتعاملين في سوق الأوراق المالية والمستثمرين، ويزيد من تكاليف التمويل. وبالتالي يصبح المديرون التنفيذيون أكثر ميلاً لاتخاذ قرارات من شأنها تحسين الوضع المالي للشركة. أو بمعنى آخر يمكن لمثل هذه الظروف غير المواتية أن تحفز الإدارة التنفيذية على انتهاج بعض السلوكيات الاحتيالية وأن المديرون يتعاملون مع هذه الممارسات باعتبارها وسيلة للتحوط ضد المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلى. ويؤكد ذلك نتائج دراسات عدّة؛ وقد اشارت نتائجها إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي، وأن هذه العلاقة الإيجابية تظهر بوضوح وبصورة أكبر في

الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالدولة المتقدمة (e.g. Bermpel et al., 2022; Viana et al., 2023) وفسر الباحثون النتائج السابقة بأن ظروف الاقتصاد الكلى تعد أحد الدوافع التي تشكل الخيارات المحاسبية للمديرين، وأنهم يهدفون إلى تزويد أصحاب المصالح بمعلومات تعكس مركز مالى أفضل للشركة عندما يكون عدم التأكيد الاقتصادي مرتفعاً.

## ٢-٢ الغش بالتقارير المالية: المفهوم والمحددات من منظور الاقتصاد الكلى

تشير الانتهازية (**Opportunism**) إلى أي سلوك أو تصرف مقصود يهدف إلى خداع الغير ومن أجل تحقيق منافع خاصة. وقد أدى تفاقم الآثار السلبية الناتجة عن تبني السلوكيات والممارسات الانتهازية، إلى زيادة الاهتمام بمحاولة الكشف عن الممارسات المحاسبية التي صنفت على أنها انعكاس للسلوك الانتهازى للإدارة. وذلك سعياً للبحث فى محددات هذا السلوك الانتهازى، وانعكاساته على كافة أصحاب المصالح، بل ونطريق الأمر إلى محاولة إبراز دور مهنة المراجعة فى الحد من تلك الممارسات واقتراح آليات وسبل عدة للتعامل معها. وبالرغم من تعدد صور السلوك الانتهازى، إلا أن الغش يعد من أهمها، لكونه الأكثر تأثيراً على بيئة الأعمال فى الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى تعدد سبل القيام به، وصعوبة اكتشافه فى أحياناً أخرى.

ويعرف الغش (**Fraud**) على أنه "عمل متعمد يقوم به فرد أو عدة أفراد من بين أفراد الإدارة أو أولئك المسؤولين عن الحكومة أو العاملين أو الغير، وينطوى على استخدام الخداع للحصول على ميزة غير قانونية وغير مستحقة" (IAS No. 240). وعلى الرغم من أن الغش مفهوم قانونى واسع، إلا أن الغش الذى يهتم به مراقب الحسابات هو ذلك التصرف المتعمد الذى يتربّط عليه تحريف جوهري فى التقارير المالية. ولذلك يعرف الغش من منظور مهنى على أنه: "تحريف جوهري متعمد بالتقارير المالية ينتج عن قيام واحد أو أكثر من الإدارء أو المسؤولين عن الحكومة أو موظفى الشركة أو أي أطراف خارجية، باختلاس الأصول / أو إعداد تقارير مالية مضللة من أجل تحقيق منفعة شخصية غير قانونية وغير مستحقة" (زكى، ٢٠١٧). ويوجد نوعان من الغش (التحريفات المتعمدة)، وهما: التقرير المالى المضلّل، والتحريفات الناتجة عن اختلاس الأصول (IAS

No. 240). ويندرج الفعل قانونياً تحت بند الغش إذا توافرت عدة شروط، أهمها: اصدار بيان أو إفصاح خاطئ بشأن أحداث جوهرية، ومتعمد، ويؤثر في السلوك (التصرفات والقرارات)، وأخيراً يترتب عليه خسائر أو اضرار.

وتصنف جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE، ٢٠٢٠) الغش إلى ثلاثة فئات رئيسية وهى: اختلاس الأصول والفساد وتحريف المعلومات المالية. وبعد اختلاس الأصول أكثر أنواع الغش انتشاراً ولكنه أقلها خسارة، ويلى ذلك الفساد، بينما تحريف المعلومات المالية هو النوع الأقل شيوعاً وأن كان الأعلى خسارة (ACFE، ٢٠٢٠). ويعتقد الباحث بأن اختلاس الأصول أمر يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه من خلال آليات رقابية فعالة، وغالباً ما يكون تأثيره محدود. بينما يعد اعداد التقرير المالي المضلل أمر بالغ الخطورة كونه ذو تأثير كبير على فئات متعددة من أصحاب المصالح المعنيين بأمور الشركة وما يتذلونه من قرارات. و غالباً ما يتعلق اعداد التقرير المالي المضلل بتجاذرات من قبل الإداره سواء كانت متعلقة بالتلاء في البيانات والسجلات المحاسبية، أو الخروج المعتمد عن تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية ذات الصلة.

وتولى مهنة المراجعة والمنظمات المهنية أهمية كبيرة بشأن دور ومسئولييات مراقبى الحسابات بشأن اكتشاف الغش عند مراجعة القوائم المالية. إذ يتناول معيار المراجعة الدولى (IAS No. 240)، ومعيار المراجعة المصرى المناظر له، هذه المسئولييات بشئ من التفصيل، حيث يتطلب المعيار ضرورة أن يقوم مراقب الحسابات بكافة الإجراءات التي تمكنه من الحصول على المعلومات والتى تستخدم فى تقدير مخاطر التحريرات الجوهرية الناتجة عن الغش، ومن ثم تحديد رد فعله لمواجهة هذه المخاطر وأن يضع ذلك فى اعتباره فى كافة مراحل عملية المراجعة. والأكثر من ذلك حدد المعيار إرشادات تتعلق بالاتصال مع السلطات التنظيمية والرقابية فى حالات محددة. وقد حدد المعايير المهنية ذات الصلة شروط ومحددات ارتكاب الغش فى ثلاثة عناصر أساسية والتى عرفت على المستويين الأكاديمى والعملى بمثلث الغش.

وعلى المستوى الأكاديمي أيضاً بات الاهتمام بالغش أمراً حتمياً، حيث استهدفت العديد من البحوث المحاسبية دراسة وتحليل محددات وشروط ارتكاب الغش (e.g. Wang et al., 2023; Ho et al., 2021)، وذلك في محاولة منهم لاقتراح الحلول الممكنة والتى يمكن من خلالها الحد من تبعاته السلبية. إذ ينطوى الغش على دوافع لارتكابه وفرص متاحة، وبعض التبرير المنطقى من قبل القائم به، وهو ما يعرف بمثلث الغش، وبذلك يشير مثلث الغش إلى مجموعة من ثلاثة عوامل تحدد احتمالية حدوث الغش في الشركات، وهم الدوافع أو الضغوط، والفرص والتبرير. وقد تم استخدام إطار مثلث الغش على نطاق واسع من قبل الباحثين والممارسين لتحليل وتوقع احتمالية الغش في الشركات. إذ تعكس الدوافع (Incentive) مجموعة من الضغوط التي تدفع لارتكاب الغش، والتي غالباً ما تكون ضغوط مالية كذلك التي تتعلق بالرغبة في تحقيق مستويات الأداء المستهدفة. وترتبط الفرص (Opportunity) بموقف معين يسمح بارتكاب الغش وآخفائه وتحويل إلى منافع مادية، وتظهر هذه عندما يعتقد الفرد بأنه يستطيع تجاوز الإجراءات الرقابية الداخلية والخارجية. وأخيراً يرتبط التبرير (Rationalization) بقدرة مرتكبى الغش على إيجاد مبرر منطقى للفعل المتعمد الذى قام به.

وقد من نموذج مثلث الغش بعملية تطوير. إذ قدما Wolfe and Hermanson (٢٠٠٤) نموذج رباعي الغش، من خلال إضافة بعداً جديداً كمحدد لارتكاب الغش وهو القدرة (Capability) ويعكس هذا البعد مدى توافر مهارات ارتكاب الغش وترتبط القدرة بتوازن مجموعة الخصائص المميزة لمرتكبى الغش، والتي أمكن تقسيمها إلى سماته الشخصية كالخبرة والذكاء والابتكار، وسماته الوظيفية والتي ترتبط بمكانته الوظيفية. وتلى ذلك اقترح Tugas (٢٠١٢) نموذج خماسى الغش وبموجبه أضيف لنموذج رباعي الغش بعداً خامساً يتعلق بالتأثير التنظيمى الخارجى (External Regulatory Influence) وهو يعكس مدى وجود آليات رقابية خارجية من شأنها تحد من اختراق القوانين واللوائح ومخالفة المعايير المهنية ذات الصلة. ويعتقد الباحث بأن الأثر التنظيمى الخارجى أكثر ارتباطاً بالبعد المتعلق بالفرص والتي ترتبط بضعف آليات الرقابة الخارجية.

ومؤخرًا، اقترح Vousinas في عام ٢٠١٩ نموذج سداسي الغش وبموجبه تم الاعتماد على ستة محددات يمكن استخدامها في تفسير حدوث الغش وهي: الدوافع والفرص والتبرير والقدرة وذلك على النحو الوارد بنموذج رباعي الغش، بالإضافة إلى بعدى الأنما والتواطؤ. إذ يعتبر بعد الأنما (Ego)، بمثابة أحد السمات الشخصية لمرتكب الغش والتي تجعله على درجة كبيرة من الثقة في قدرته على ارتكاب الغش دون اكتشاف ذلك من قبل الآخرين. ويعتقد الباحث بأن الأنما ما هي إلا أحد أشكال الدوافع السلوكية التي تتفق وراء ارتكاب الغش، وخاصة فيما يتعلق بفئة محددة من مرتكبي الغش وهم من يسعون إلى ارتكابه بهدف إثبات الذات. بينما يعكس التواطؤ (Collusion) ذلك البعد الذي يرتبط باشتراك أكثر من طرف في تنفيذ الغش سواء كانوا من داخل الشركة أو خارجها، ويعتقد الباحث أيضًا بأن التواطؤ شكل من أشكال الفرص التي تعكس جانب من القصور الملائم للإجراءات الرقابية والتي يمكن اختراقها بواسطة التواطؤ بين عدة أطراف وذلك عندما تكون أهدافهم مشتركة إلى حد ما.

وبالتالي يتفق الباحث مع منظور الاصدارات المهنية وتحديدًا معياري المراجعة الدولى والمصرى رقم (٤٠) وذلك بالاكتفاء بكلٍ من الدوافع والفرص والتبرير باعتبارها بمثابة المحددات الرئيسية لارتكاب الغش؛ ففى ضوء ما ورد بذلك الاصدارات ينطوى الغش بنوعيه على دوافع أو ضغوط لارتكابه وفرص مدركة لارتكابه، وبعض التبرير المنقطقى لفعل ذلك. وأن كان الباحث يمكنه تصنيف باقى محددات ارتكاب الغش والتي تناولتها الدراسات السابقة ذات الصلة باعتبارها محددات فرعية.

وب شأن مقاييس تحديد مدى وجود الغش بالتقارير المالية من عدمه، فقد قدمت دراسات وبحوث عدة مجموعة من النماذج الرياضية والإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها في تصنيف التقارير المالية إلى تقارير مالية بها غش، وأخرى ليس بها غش، وذلك استناداً إلى مجموعات مختلفة من النسب المالية، يمكن من خلالها تحديد سبب واحتمال وموضع ارتكاب الغش، وذلك استناداً إلى دوافع ارتكابه. ويعد نموذج M-Score والذي قدم بواسطة Messod Beneish في عام ١٩٩٩ من النماذج الرائدة في هذا الصدد، وبموجب هذا النموذج تحتسب قيمة M-Score استناداً إلى قيم ثمانية

مؤشرات، ويتم الدمج بينها من خلال أوزان نسبية محددة، وتصنف الشركة على أنها أكثر احتمالاً لوجود غش وذلك إذا كانت ( $M < 2.2$ ). وفي السياق ذاته قدم نموذج Altman P-Score بواسطة Pustlnic في عام ٢٠٠٩، وهو يعد تطويراً لنموذج Altman والخاص بالتبؤ بالتعثر المالي، والذي بموجبه تصنف الشركات المتغيرة مالياً على أنها أكثر احتمالاً للانخراط في ممارسات الغش في الفترات المستقبلية، حيث يعد التعثر المالي أحد دوافع ارتكاب الغش. وبموجب النموذج يتم احتساب قيمة P-Score، وإذا كان التغير في P-Score أكبر من التغير في Z-Score، فإن ذلك يشير إلى احتمال وجود غش بالتقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق عرضه يخلص الباحث إلى أن الغش إجراءً معقداً وдинاميكياً؛ فهو يتکيف باستمرار مع البيئة المحيطة؛ وهذا هو السبب في صعوبة اكتشاف الغش وإثباته. علاوة على ذلك، فإن الغش له طبيعة متنوعة للغاية وللهذا السبب تم تطوير نماذج مختلفة لشرح أسباب ومحددات حدوث الغش. وبخصوص محددات ارتكاب الغش من منظور الاقتصاد الكلى، توصل Baucus and Near (١٩٩١) إلى أن الشركات التي تعمل في بيئة ديناميكية سريعة التغير، من المرجح أن تشارك في أنشطة غير قانونية، خاصة عندما تكون البيئة القانونية وأنظمة الإشراف والرقابة على الإدارة التنفيذية أضعف نسبياً من تلك الموجودة في الدولة المتقدمة. ولذلك يعتقد الباحث بأن ظروف عدم التأكيد الاقتصادي بيئية مناسبة لارتكاب الغش، أو بمعنى آخر تزايد احتمالات ارتكاب الغش في مثل هذه الظروف. إذ يعوق زيادة عدم التأكيد الاقتصادي عملية التنبؤ بالأداء في الفترات المستقبلية، وبالتالي ففي مثل هذه الظروف تقدم إشارات غير واضحة لأسواق المال والمستثمرين، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة فرصة مثالية ل القيام بالغش. بالإضافة لذلك فإن سوء وعدم استقرار الأداء المالي والتشغيلى للشركة والفشل في تحقيق الأهداف المالية من خلال الأنشطة العادلة في فترات عدم التأكيد الاقتصادي قد يمثل ضغوطاً على إدارات بعض الشركات للانخراط في ممارسات الغش؛ حيث يسعى البعض إلى تحقيق مستوى أداء معين قد يصعب تحققه في مثل هذه الظروف وذلك لمقابلة وتحقيق أهداف معينة، وتلبية

متطلبات المستثمرين، والحصول على منافع شخصية أيضًا. وأخيراً فإن الظروف الاقتصادية غير المواتية في فترات عدم التأكيد الاقتصادي قد تتخذها الإدارة كمبرر لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية، والتي من خلالها يمكنهم التخفيف من نقلبات أداء الشركة، وتحقيق أهدافها المالية، (Hou et al., 2021; Wang et al., 2023; Ning and Qi, 2023).

## ٣-٢ تحليل العلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي والغش في التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث

تؤثر مجموعة السياسات المالية والنقدية التي تصدرها الحكومة، بشكل مباشر وغير مباشر، على البيئة الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها الشركة. وكثيراً ما يتسبب عدم التأكيد المصاحب لتلك السياسات في عواقب اقتصادية خطيرة وهذا التبعات ليس فقط على المستوى الكلي، بل يمتد تأثيرها للمستوى الجزئي. فالتحولات في السياسات الاقتصادية يجعل بيئته التشغيل معقدة وغير مستقرة ويصعب التنبؤ بها؛ الأمر الذي بدوره يحفز سلوك الإدارة التنفيذية الاحتيالي، وذلك من خلال اختيار البدائل واتخاذ القرارات التي من شأنها مواجهة التبعات السلبية لظروف الاقتصاد الكلي غير المواتية.

وب شأن عدم التأكيد الاقتصادي باعتباره واحد من أهم الظواهر التي تعرضت لها كافة الدول في الأونة الأخيرة سواء المتقدمة أو النامية. تناولت بعض البحوث تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الشركات وأداءها وتوجهها الاستراتيجي. واستكمالاً لدراسة Baucus and Near (١٩٩١) والتي توصلت إلى أن الشركات التي تعمل في بيئه ديناميكية سريعة التغير، وهي سمة أساسية للاقتصادات الناشئة، من المرجح أن تشارك في أنشطة غير قانونية، بسبب التغيير المستمر للمؤسسات مما يوفر لها فرصة للانخراط في سوء السلوك. وتوصل Afzali et al. (٢٠٢١) إلى أنه في فترات عدم التأكيد الاقتصادي تخرط الشركات في ممارسات احتيالية، وبصورة واضحة من خلال السعي نحو تخفيض المدفوعات الضريبية وذلك عن طريق خفض قيمة المبيعات المقر عنها للأغراض الضريبية. وتوصلت دراسة Ho et al.

(٢٠٢١) إلى أن الشركات الصينية، والتي أمكن تجميع بياناتها خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨، أكثر عرضة للانحراف في سلوك الغش خلال فترات عدم التأكيد الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج الانحدار زيادة حوالي ٦٪ في احتمالات الغش في فترات عدم التأكيد الاقتصادي مقارنة بغيرها من الفترات.

ومن منظور يستند إلى فرضية الرقابة النشطة والتي بموجبها يمكن للمستثمرين المؤسسين ممارسة دورهم الرقابي بشكل أفضل، حيث يشاركون بصورة أكبر في قرارات الإدارة التنفيذية، ويحثون الإدارة على الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وبما يساهم في الحد من مشاكل الوكالة. استند Ning and Qi (٢٠٢٣) إلى أهمية الدور الرقابي للملكية المؤسسية في تفسيرهما بشأن مبررات انتشار الغش في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي، ففي مثل هذه الظروف نقل نسبة الملكية المؤسسية (المستثمرين المؤسسين) سيقللون من استعدادهم للاحتفاظ بالأسهم) وبالتالي فهناك فرصة أكبر لارتكاب الغش وذلك بسبب القصور في الدور الرقابي. وعلاوة على ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصينية أكثر عرضة لارتكاب الغش (مقاسًا بعدد الحالات) وذلك خلال الفترات التي يزيد فيها عدم التأكيد الاقتصادي وأن العلاقة بينهما علاقة تبادلية، وبررا الباحثان ذلك بأن ظروف عدم التأكيد الاقتصادي من شأنها زيادة مخاطر الأعمال، وخاصة مخاطر عدم القدرة على سداد الديون، وأن كل هذا بدوره يشكل ضغوطاً على الإدارة التنفيذية لتبني بعض الممارسات الاحتيالية، حيث تعتقد الإدارة أنه في مثل هذه الظروف يحقق ارتكاب الغش مصالح المساهمين ومصالحها أيضاً؛ لذلك يمكن لهذه الأعذار أن تجعل الغش متسبقاً مع إدراك وسلوك الإدارة غير الأخلاقي في تبريرها للغش.

وأكملت نفس النتيجة دراسة أجرها Wang et al. (٢٠٢٣) وقد توصلت إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي له تأثير إيجابي مباشر على الغش في الشركات الصينية، وليس هذا فحسب بل ظهرت العلاقة الإيجابية بينهما أيضاً كعلاقة غير مباشرة من خلال أربعة متغيرات وسيطة، حيث ارتبط بزيادة عدم التأكيد الاقتصادي زيادة في عمليات الاندماج والاستحواذ، وانخفاض مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وزيادة التقلبات في أسعار الأسهم،

واخيراً انخفاض حصص المستثمرين المؤسسين، وأن كل هذا بدوره أدى إلى زيادة احتمالات حدوث الغش بالتقارير المالية. وقد تبني Wang et al. (٢٠٢٣) مدخل مغاير بموجبه فسر كون ظروف عدم التأكيد الاقتصادي تعد بيئية مناسبة لارتكاب الغش. إذ أنه بناء على افتراض أن سلوكيات الإداره تتصرف بالرشد الاقتصادي، وأن اتخاذ سلوك انتهازي من عدمه يتوقف على **تحليل المنافع والتكاليف** المترتبة على هذه السلوك. ونظرًا لتعدد منافع ارتكاب الغش في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي والتي يتمثل أهمها في تحقيق الأهداف المالية للشركة، والتأثير على أسعار الأسهم، وتجنب القيود التمويلية وتحقيق منافع شخصية للادارة. وفي المقابل تتعكس تكلفة الغش في أزمة المصداقية التي يواجهها المديرون التنفيذيون، والتأثير الكبير على عمليات الشركة بعد التحقيق في الغش واكتشافه. ولكن نظرًا لصعوبة اكتشاف الغش بسبب الغموض المصاحب لبيئة الأعمال في فترات عدم التأكيد الاقتصادي وتفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات في مثل هذه الظروف، ونتيجة لذلك تبدو منافع ارتكاب الغش أكبر من تكاليفه والتي غالباً ما تكون مرهونة باكتشافه. وبالتالي يُظهر المديرون التنفيذيون استعداداً أكبر للانخراط في سلوكيات احتيالية في فترات عدم التأكيد الاقتصادي.

وفي السياق ذاته ولكن على المستوى الدولي، وباستخدام بيانات من ثمانى دول آسيوية ناشئة توصلت دراسة أجراها Kurniawan et al. (٢٠٢٤) إلى انخفاض جودة التقارير المالية في ظل فترات عدم التأكيد الاقتصادي، وبرر الباحثون ذلك بأنه خلال تلك الفترات ينخفض التقييم السوقى للشركات، وأنه في مثل هذه الظروف تميل الشركات إلى اللالعب في الأرباح صعوداً في محاولة من إدارتها لتقديم إشارات إيجابية للمستثمرين بشأن المركز المالى للشركة، بالإضافة لذلك في فترات عدم التأكيد الاقتصادي تتجه الشركات لتخفيض أنشطة الاستثمار وذلك بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن التغير في الظروف الاقتصادية.

**ويخلص الباحث إلى أن زيادة عدم التأكيد الاقتصادي يتربط بمزيد من التقلب في أداء الشركة، وفي أحيان كثيرة تواجه الشركات صعوبة في إدارة أعمالها وممارسة أنشطتها بالشكل المعتمد. ويؤدي الخطر المتزايد للتقلبات الجذرية في أداء الأعمال**

التجارية للشركات إلى إرسال إشارات غير جيدة إلى سوق رأس المال والمستثمرين ويزيد من التكاليف التمويلية نتيجة لارتفاع مخاطر الائتمان، وعندما تفشل الشركة في تحقيق أهدافها المالية من خلال الأنشطة والعمليات العادية. وفي مثل هذه الظروف يصبح المديرون التنفيذيون أكثر ميلاً إلى التلاعب بالتقارير المالية، وذلك بهدف الحد من التقليبات في الأداء وتحقيق المستويات المستهدفة وتلبية توقعات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين. ويبين المديرون هذا السلوك باعتباره وسيلة فعالة للتحوط ضد المخاطر الخارجية. وأخيراً فإن الغموض المصاحب للظروف الاقتصادية في ظل عدم التأكيد من شأنه أن يعكس فرصة مواتية لسهولة ارتكاب الغش وصعوبة اكتشافه. وبناء على ذلك يتوقع الباحث بوجود تأثير إيجابي بين ظروف عدم التأكيد الاقتصادي واحتمالات وجود الغش من خلال اصدار تقارير مالية مضللة، وبناء عليه يمكن استناد الفرض الأول للبحث ليكون على النحو التالي:

**H1: يؤثر عدم التأكيد الاقتصادي إيجاباً على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.**

#### ٤- الأثر المعدل للجانب المعرفي لمراقب الحسابات على العلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي والغش بالتقارير المالية واستناد الفرض الثاني والثالث والرابع

ظهر الاهتمام المهني بالغش من خلال قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) بإصدار المعيار الدولي رقم (IAS No. 240, 2004) بعنوان "مسئوليية المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، وجاء ذلك في أعقاب قيام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بإصدار القائمة بمعايير المراجعة رقم (SAS No.99, 2002) بعنوان "اعتبارات الغش عند مراجعة القوائم المالية". وبموجب تلك الإصدارات تتمثل أهداف مراقب الحسابات في تحديد وتقييم مخاطر التحريرات الجوهرية في القوائم المالية بسبب الغش، وكذلك الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة الملائمة بخصوص تلك المخاطر، وأخيراً الاستجابة بشكل مناسب للغش أو الغش المشتبه فيه أثناء عملية المراجعة. وحتى يفوي مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية في هذا الصدد؛ يستلزم الأمر ممارسته لقدر أكبر من الشك المهني

فيما يتعلّق بالأحكام والتصرفات المهنية ذات الصلة، وخاصة في مرحلتي تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وتحديداً فيما يتعلّق بتقييمه لمدى كفاية وملاءمة أدلة الإثبات اللازمة لتحديد مجالات ارتکاب الغش. وفي السياق ذاته، وفي ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية والدولية وتحديداً معيار المراجعة الدولي (ISA, 315) بعنوان "التعرف على مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها"<sup>(2)</sup> يتعين على مراقبى الحسابات الحصول على فهم جيد لبيئة أعمال عميل المراجعة وبصورة تمكنهم من تقييم الأحداث والظروف التي تؤثر على النشاط، ومن أهم العناصر التي يتعين تقييمها كلٌ من عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى.

ونتيجة لذلك يحتمل أن تواجه منشآت الأعمال، التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية غير جيدة أو يشوبها قدر كبير من عدم التأكيد، صعوبات في الحفاظ على مستويات أداء جيدة ومربحة أو توفير تدفقات نقدية كافية لمواجهة احتياجات التسغيلية والتمويلية. وأن هذا من شأنه أن يهدد قدرة بعض المنشآت على الاستمرار في المستقبل. علاوة على ذلك، ففى ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، قد لا تتمكن بعض الشركات من الحفاظ على التمويل اللازم لمواصلة عملياتها أو تلبية متطلبات اتفاقيات الديون.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الظروف الاقتصادية على المستوى الكلى تشكل جانباً هاماً من محددات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. باعتبار أن مثل هذه الظروف قد تؤدي بالشركات إلى محاولة الحد من الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال الانخراط في ممارسات احتيالية، تظهر تبعاتها في زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية. ويؤكد ذلك الإرشادات الصادرة عن مجلس الرقابة على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة (PCAOB) والتي أكدت على ضرورة أن يأخذ مراقبى الحسابات في الاعتبار خلال مرحلة التخطيط للمراجعة مدى تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على التقارير المالية لعميل المراجعة (PCAOB, 2008).

<sup>(2)</sup> يقابل المعيار الدولي (IAS, 315)، معيار المراجعة المصرى رقم (٣١٥) "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحرير الهام".

وفي سبيل الوفاء بالمسؤولية المهنية بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه، يواجه مراقبو الحسابات تحديات كبيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم أعمال عملائهم وتعقدتها بصورة كبيرة، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية ذات الصلة ببيئة انتاج ونشر التقارير المالية. وأن كل هذا بدوره يستلزم من مراقبى الحسابات تطوير إجراءات وأساليب كشف الغش. وفي هذا السياق أكدت دراسات عدّة على أن جودة المراجعة وخصائص مراقب الحسابات أحد العوامل التي من شأنها المساعدة في اكتشاف الغش في التقارير المالية، وبالتالي الحد من احتمال وجود هذا الغش وذلك لانتقاء أحد شروط ارتكاب الغش وهي الفرصة والتي ترتبط بسهولة اخفاء الغش. إذ توصلت دراسة أجرها Khaksar et al. (٢٠٢٢) إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين حجم منشأة المراجعة والتدوير والتخصص الصناعي واستقلال مراقب الحسابات وتأخير تقرير المراجعة واعادة اصدار التقارير المالية مع اكتشاف الغش. وكذلك توصلت دراسة Nejad et al. (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة وجود الغش بالتقارير المالية، وبررا الباحثون ذلك بأن منشآت المراجعة الكبرى لديه من الموارد والخبرات وآليات رقابة الجودة ما يمكنها منع الغش. وبالتطبيق على عينة من الشركات المصرية العائلية توصلت دراسة السيد (٢٠١٧) أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة، مقاسة بحجم منشأة المراجعة، وبين احتمال وجود الغش بالتقارير المالية.

واستناداً إلى مفاهيم النظرية المعرفية الاجتماعية (Social Cognitive Theory)، تؤثر السمات الشخصية وبيئة العمل على السلوك الفردي؛ وهو ما يؤثر بدوره على الأداء (Bandura, 1999). ومن ثم فالأحكام والتصرفات المهنية لمراقب الحسابات سوف تتأثر بالعديد من العوامل، منها ما يرتبط ببيئة العمل وظروف العميل محل المراجعة، كذلك التي تعكس نوع الصناعة، وحجم منشأة العميل، والظروف الاقتصادية المحيطة. والبعض الآخر يرتبط بالسمات الشخصية لمراقب الحسابات، كالخبرة والتأهيل العلمي والอายع وال النوع. ويتفق ذلك مع مفاهيم نظرية الإسناد/الاعزاء (Attribution Theory) والتي بموجها يكون تفسير الشخص لحدث ما وسلوكه تجاه هذا الحدث في ضوء بعدين وهما: القوة الداخلية والقوة الخارجية، وبالتالي يتأثر أداء الشخص بقدراته الشخصية والتي

ترتبط بالقوة الداخلية التي يمتلكها، ومنها على سبيل المثال، الشخصية والقدرة والخبرة والجهد (Wahidahwati and Asyik, 2022). في حين أن القوة الخارجية ترتبط بالعوامل خارج سيطرة الشخص وذلك مثل؛ الضغوط والصعوبات المحيطة بالعمل. وتستخدم مفاهيم نظرية الإسناد من أجل فهم دوافع الفرد وكفاءته بشكل أفضل، ولذلك استندت العديد من البحوث المحاسبية إلى هذه النظرية من أجل دراسة واختبار العوامل أو المحددات التي تؤثر على رد فعل مراقب الحسابات عند القيام بمهام عملية المراجعة (e.g. Khaksar et al., 2022; Chen et al., 2018).

إذ أكدت نتائج جانب كبير من الدراسات على أن خبرة مراقب الحسابات وسماته الشخصية محدد رئيسي لتحقيق جودة المراجعة (e.g. Chen et al., 2018; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2022). وبعد البحث الحالى أمندًا للبحوث المحاسبية فى هذا الصدد، كونه يتناول دور خبرة مراقب الحسابات كأحد القوة الداخلية فى تعزيز قدرته على اكتشاف الغش فى التقارير المالية وذلك فى ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي باعتبارها من القوة الخارجية التى تشتمل العوامل خارج سيطرته. ويمكن النظر إلى خبرة مراقب الحسابات على أنها: الإطار الزمنى الذى يعبر عن مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات أداء مهام عملية المراجعة، والفهم المتعلق لطبيعة نشاط عميل المراجعة، والتحديات التشغيلية التى تواجه تلك الصناعة، والتى يرتبط جانب كبير منها بالظروف الاقتصادية على المستوى الكلى. وفيما يتعلق بالمردود الإيجابى لخبرة مراقب الحسابات، والتى تعكس زيادة فى كفاءة وفاعلية أداء مهام المراجعة، وذلك من خلال القدرة على تصميم وتنفيذ برنامج للمراجعة يساهم فى الحد من مخاطر المراجعة ذات الصلة بأعمال العميل والتحديات التشغيلية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، أظهرت نتائج دراسة Rahmawati and Indrijawati (٢٠٢٠) أن خبرة مراقب الحسابات وحجم العمل والشك المهى كان لهم تأثير إيجابى على قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الغش. وباستخدام المنهج التجريبى توصلت دراسة أجرتها Wahidahwati and Asyik (٢٠٢٢) إلى أن خبرة مراقب الحسابات لها تأثير إيجابى ومحفوظ على اكتشاف الغش، وكذلك أكدت النتائج على أن

أخلاقيات مراقب الحسابات وممارسته للشك المهني وسماته الشخصية يؤثرون إيجابياً ومعنوياً على قدرته على الكشف عن حالات الغش في التقارير المالية. وتوصلت دراسة Rahim et al. (٢٠٢٣) إلى أن خبرة مراقبو الحسابات أثرت بشكل إيجابي على مهاراتهم في اكتشاف الغش وذلك من خلال متغير وسيط يعكس قيام مراقبى الحسابات الأكثر خبرة بممارسة الشك المهني بصورة أكبر.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، وباستخدام المدخل التجريبي توصلت دراسة أبو العلا (٢٠٢١) إلى أن استخدام مراقب الحسابات للعصف الذهني له تأثير إيجابي على كفاءته في اكتشاف الغش بالقواعد المالية، وأن هذا التأثير الإيجابي يختلف باختلاف خبرته. بالإضافة لذلك توصلت الدراسة إلى أن خبرة مراقب الحسابات تؤثر إيجاباً على قدرته على اكتشاف الغش. وفي المقابل توصلت دراسة حنا (٢٠٢٤) بأنه لم يكن هناك اختلاف جوهري في احتمال اكتشاف الغش بواسطة مراقبى الحسابات ذوى الخبرة أو المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية مقارنة بمرأبى الحسابات الأقل خبرة أو غير المقيدين، ولكن أظهرت النتائج أن مراقبى الحسابات ذوى الخبرة والمقيدين بهيئة الرقابة المالية لديهم مقدرة أكبر على اكتشاف الغش مقارنة بغيرهم من مراقبى الحسابات.

وفي سياق مماثل أكد عدد محدود من الدراسات على أهمية خبرة مراقب الحسابات في الظروف الاقتصادية غير المستقرة. إذ يدعى Awadallah and Elsaied (٢٠٢٠) أن مراقبى الحسابات يغيرون استراتيجياتهم في إدارة المخاطر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. وقد اشارات نتائج دراستهما إلى أن مراقبو الحسابات يزيدون من اعتمادهم على البيانات والمعلومات غير المالية كأدلة داعمة عند تقييم مخاطر المراجعة خلال أوقات الصعوبات الاقتصادية، وعندما تتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلى، تميل شركات المراجعة إلى إسناد أداء إجراءات المراجعة إلى أعضاء فريق المراجعة الأكثر خبرة. وفي السياق ذاته توصلت دراسة Dekeser et al. (٢٠٢٤) إلى أن الخبرة والتخصص الصناعي لمرأب الحسابات ترتبط بجودة مراجعة أعلى وأن العلاقة بينهما تبدو أقوى بالنسبة لعملاء المراجعة الأكثر تعقيداً وفي البيئات الاقتصادية التي تتصف بعدم التأكيد. وللتأكيد على أهمية المراجعة في

فترات عدم التأكيد الاقتصادي، توصلت دراسة Ai et al. (٢٠٢٤) باستخدام عينة من ٢١ دولة مختلفة، إلى أنه خلال فترات عدم التأكيد الاقتصادي تستفيد الشركات الصغيرة بصورة كبيرة من خدمات المراجعة وذلك من خلال المساعدة في تحسين مصداقية التقارير المالية ومن ثم تخفيض عدم تمايز المعلومات.

**ويخلص الباحث مما سبق إلى أن خبرة المراجعة، والتى تعكس الخبرة المكتسبة من طول أو عدد المهام التي تعامل معها مراقب الحسابات. فكلما زاد عدد مرات قيام الشخص بنفس الوظيفة، كلما كان أكثر مهارة وأسرع في إنجاز المهمة. وكلما زاد عدد المهام الذي يقوم به الشخص، كلما كانت خبرته في العمل أكثر تعقيداً وشمولًا، مما يسمح بتحسين الأداء. وسيكون لدى مراقبو الحسابات الذين لديهم الكثير من الخبرة القدرة على اكتشاف الغش الذي يحدث في الشركة، وذلك بسبب قدرتهم على تقديم تفسيرات أفضل بشأن احتمالات وأماكن وجود الغش مقارنة بغيرهم. وفي الوقت نفسه، تفرض ظروف عدم التأكيد الاقتصادي حالة من غموض وتعقد التقارير المالية لعملاء المراجعة، وبالتالي فإن خبرة مراقب الحسابات هي العامل الأساسي والجوهرى في الحد من التأثيرات السلبية لظروف عدم التأكيد الاقتصادي ذات الصلة بالغش بالتقارير المالية. وبناء عليه يمكن اشتلاق الفرض الثاني للبحث ليكون على النحو التالي:**

**H2: تحد خبرة مراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.**

وبالرغم من أن خبرة مراقب الحسابات شرطًا ضروريًا لتحسين جودة أحكامه المهنية؛ إلا أنها غير كافية لتحقيق جودة المراجعة إجمالاً، إذ يتطلب الأمر ضرورة الحفاظ على استقلال مراقب الحسابات وكذلك تعزيز ممارسته للشك المهني في كافة مراحل عملية المراجعة. ويعتقد البعض أن من أهم تهديدات استقلال مراقب الحسابات هو طول فترة بقائه مع عميل المراجعة، ولذلك تناولت العديد من الدراسات المردود الإيجابي والسلبي لتدوير مراقب الحسابات بعميله على جودة المراجعة ومؤشراتها المختلفة.

وب شأن تدوير مراقب الحسابات كأحد محددات جودة المراجعة؛ توجد وجهتا نظر متعارضتين. أولهما، يدعم ويؤكد أهمية طول فترة ارتباط<sup>(3)</sup> مراقب الحسابات بعميل المراجعة وذلك بداعي التأثير المعرفي (knowledge effect). إذ أنه من المتوقع أن تزداد كفاءة مراقب الحسابات عندما يكون لديه معرفة أعمق بالعميل وذلك من خلال تأثير منحني التعلم. إذ تعمل مدة الارتباط الأطول على الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين خبرة مراقبو الحسابات من خلال تراكم المعرفة الخاصة بالعميل، وهو أمر ضروري للمراجعين للكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية (Johnson et al., 2002). بالإضافة لذلك فالمعرفة الخاصة بالأنظمة المحاسبة والعمليات وهياكل الرقابة الداخلية وآليات الحكومة وثقافة الشركة، أمر بالغ الأهمية لمراقبى الحسابات للكشف عن التحريفات الجوهرية (Ghosh and Moon, 2005). ويتافق ذلك مع النتائج التجريبية التي تشير إلى أن المدة الأطول ترتبط بانخفاض استخدام الاستحقاقات المحاسبية (Chu et al., 2018; Garcia-Bratten et al., 2019; Blandon et al., 2020)؛ وجودة أعلى للأرباح المحاسبية (Gul et al., 2007) وفي السياق ذاته توصل آخرون إلى أن التدوير الإلزامي لشريك المراجعة أو منشأته لم يكن له تأثير جوهري على جودة المراجعة (Martani et al., 2021).

وفي سياق دور مراقب الحسابات في اكتشاف الغش بالتقارير المالية، تناولت دراسة Patterson et al. (٢٠١٩) أثر بقاء مراقب الحسابات على احتمالات انحراف المديرين في ارتکاب الغش، وقد أظهرت النتائج أن مخاطر المراجعة (احتمال وجود الغش وعدم اكتشافه) أقل بالنسبة لمراقب الحسابات المستمر مع عميل المراجعة. وبالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية الإسبانية، خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣ توصلت دراسة Garcia-Blandon et al. (٢٠٢٠) إلى أن طول فترة الارتباط بين منشأة المراجعة والعميل تؤثر إيجاباً على جودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية. وفي الوقت نفسه تتأثر جودة المراجعة سلباً في حالة

(3) طول فترة الارتباط مقياس عكسي لتدوير مراقب الحسابات. حيث يرتبط عدم تدوير مراقب الحسابات بفترة ارتباط أطول مع عميل المراجعة، والعكس صحيح أيضاً.

زيادة طول فترة بقاء شريك المراجعة مع عميله. كما تظهر نتائجنا أن العلاقة السلبية بين مدة عمل الشريك الطويلة وجودة المراجعة لا تتحقق عندما تكون مدة العمل مع شركة المراجعة طويلة. لذلك، يبدو أن مدة ارتباط منشأة المراجعة الطويلة لا تنتهي فقط على جودة مراجعة أعلى "في حد ذاتها"، ولكنها تخفف أيضًا من التأثيرات السلبية لمرة عمل الشريك على جودة المراجعة. ومن منظور البيئة المؤسسية وباستخدام عينة كبيرة من ٣٦ دولة أظهرت نتائج دراسة *Agric et al.* (*Kamarudin et al.* ٢٠٢٢) أن الشركات التي تتمتع بفترة بقاء أطول لمراقب الحسابات تحقق مستويات أفضل بشأن جودة التقارير المالية. وتدعى النتائج مفهوم تأثير المعرفة، حيث يؤدي تراكم المعرفة الخاصة بالعميل بسبب العلاقة الطويلة بين مراقب الحسابات والعميل إلى عمليات مراجعة وتقارير مالية عالية الجودة.

وفي المقابل، يعارض مؤيدو وجهة النظر الأخرى؛ طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة، فقد ينطوي طول فترة الارتباط/ عدم تدوير مراقب الحسابات على تهديد محتمل لاستقلاليه، وبالتالي انخفاض جودة الأحكام المهنية لمراقب الحسابات مصحوبًا بقصور في جودة المراجعة. وذلك كنتيجة منطقية ترتبط بالتأثير السلبي على موضوعية مراقبى الحسابات والتي تتضاعل بمرور الوقت في حال زيادة مدة ارتباطهم بعملائهم. ويدعى *Shockley* (١٩٨١) بأن الرضا عن النفس، والافتقار إلى الابتكار، وإجراءات المراجعة الأقل صرامة والثقة المتطرفة في العميل قد تنشأ بعد ارتباط طويل معه. كذلك قد يرتبط مراقب الحسابات اجتماعياً بالعميل ويوافق على/ يدعم المواقف والقرارات المفضل له ( *Bamber and Iyer, 2007*). ويزعم *Ball et al.* (٢٠١٥) أنه مع زيادة مدة الارتباط، فهناك احتمال أن يؤدي الإفراط في الألفة مع عميل المراجعة إلى تقليل نزعة الشك المهني لدى فريق المراجعة، حيث يتسبب الولاء والثقة الزائدة في قبولهم لاختيارات الإدارة لبدائل وسياسات إعداد التقارير المالية. وتزيد مدة بقاء مراقب الحسابات من احتمالات قبوله لممارسات إدارة الأرباح ( *Davis et al., 2009* ).

وفي السياق ذاته، وباستخدام التوقيت المناسب لاكتشاف الأخطاء كمقياس لجودة المراجعة توصلت دراسة Singer and Zhang (٢٠١٨) إلى أن مدة ارتباط منشأة المراجعة الأطول تؤدي إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت غير المناسب، وهو ما يتفق مع التأثير السلبي لعدم تدوير مراقب الحسابات على جودة المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج بأن التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات ساهم في اكتشاف حالات الغش التي ارتكبها العملاء السابقون بشكل أسرع من تلك التي ارتكبها الشركات المماثلة التي احتفظت بمراتبى الحسابات فترة أطول. ويشير هذا الاكتشاف إلى أهمية ومنفعة النظرة الجديدة من جانب مراقب الحسابات الجديد. ويُظهر تحليل موسع أن مدة خدمة مراقب الحسابات الأطول تؤدي أيضاً إلى أخطاء أكبر حجماً، وأن قانون ساربانس أوكسلى خفف، ولكن لم يقض، على التأثير السلبي لفترة خدمة مراقب الحسابات الطويلة. كما تشير نتائج دراسة Payne and Williamson (٢٠٢١) إلى أن طول فترة العمل المتباينة بين منشأة المراجعة والمدير المالي مرتبطة بانخفاض جودة المراجعة والتي تم قياسها استناداً إلى الاستحقاقات الاحتمالية، وانخفاض احتمالات إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن الاستثمارية وذلك بالنسبة للشركات المتغيرة، وزيادة احتمالية تلقى تحذيرات فيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة من لجنة الأوراق المالية الأمريكية، وتظهر هذه النتائج بصورة أكثر وضوحاً في الشركات التي تتصنف بضعف آليات حوكمة الشركات.

وبما يتفق مع وجهى النظر المتعارضتين السابق الإشارة إليهما، أظهرت الدراسات المحدودة التي أجريت في البيئة المصرية مؤخراً نتائج متباعدة أيضاً. بداية من دراسة راشد (٢٠٢٠) وقد أشارت نتائجها إلى عدم وجود أي تأثير معنوى لتدوير مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية أو الحقيقة بالشركات المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨. وفي المقابل توصلت دراسة على (٢٠٢٣) إلى ما يدعم الدور الإيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات، والذي تمثل في ترشيد السلوك الإداري. وفي المقابل توصلت دراسة Aly et al. (٢٠٢٣) إلى أن طول مدة ارتباط مراقب الحسابات بعميله تحد من التأثير الإيجابي

العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، وفي ضوء ذلك أكد الباحثون على أن ما انتهجه الجهات التنظيمية المصرية بشأن تفعيل التدوير الإلزامي لمراقبى الحسابات يعد أمراً هاماً لتحسين جودة المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى وجود تباين في نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، حيث أكد البعض على المردود الإيجابي المعرفي الناتج عن طول فترة الارتباط، في حين توصل آخرون إلى أهمية تقييد مدة الارتباط لوجود مردود سلبي لطول فترة الارتباط، وذلك من خلال تفعيل التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات، وخاصة فيما يتعلق باستقلال مراقب الحسابات. وأن "الناظرة الجديدة" من جانب مراقب الحسابات الجديد تؤدى إلى جودة مراجعة أعلى. ويعتقد الباحث بأن بيئة عمل المراجعة محمد جوهرى في هذا الشأن، وأن التعامل مع حالة عدم التأكيد الاقتصادي المحيطة، تلقى الضوء على أهمية ممارسة الشاك المهني من قبل مراقب الحسابات، والذي يكون في أعلى درجة في الفترات الأولى لارتباط مراقب الحسابات بعميله. بالإضافة لذلك فإن استقلال مراقب الحسابات أيضاً أمر بالغ الأهمية في مثل هذه الظروف وينبغى الحفاظ عليه قدر الامكان. ولذلك يتفق الباحث مع وجه النظر التي ترجمت بوجود مردود إيجابي لتدوير مراقب الحسابات وخاصة في فترات عدم التأكيد الاقتصادي، وخاصة في الاقتصاديات الناشئة ومنها مصر. وعليه يمكن اشتراك الفرض الثالث للبحث ليكون على النحو التالي:

H3: يحد تدوير مراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

وفي سياق آخر ذو صلة بالتكوين المعرفي لمراقب الحسابات، واتساقاً مع الاتجاه البحثي الذي يدعم ويؤكد على أهمية المعرفة المتعلقة بالصناعة والتي تستمد من خلال التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. إذ يوصف مراقب الحسابات بأنه متخصصاً عندما تتركز خبرته وتدريبه بصورة كبيرة في صناعة محددة، ويقضى معظم مهام عمله في مراجعة عمالء يتبعون لنفس القطاع. وبذلك يعكس التخصص الصناعي مستوى تركز خدمات المراجعة التي يؤديها مراقب الحسابات لعملائه من

ينتمون إلى قطاع صناعي معين، وبالتالي فقد يساهم ذلك بصورة كبيرة في اكتساب المزيد من المعرف والخبرات المتعلقة بأنشطة وعمليات الشركات التي تتنمي لهذا القطاع. وبذلك يحقق التخصص الصناعي لمراقب الحسابات العديد من المنافع، لعل من أهمها: تخفيض تكاليف تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتحسين جودة الأداء المهني (e.g. Hsu and Liao, 2023; Dekeyser et al., 2024). فضلاً عن التأثير الإيجابي على سمعة منشأة المراجعة وسمعة شركاء المراجعة المنتسبين له. هذا بالإضافة إلى أن التخصص الصناعي يساعد في تعزيز الأفكار المبتكرة في تقديم قيمة مضافة أكبر لعملية المراجعة من خلال الإلمام بالمشاكل والقضايا المحورية المتعلقة بصناعة عميل المراجعة (Karami et al., 2017). بالإضافة لذلك تساعد الخبرة في صناعة معينة مراقب الحسابات على فهم ممارسات التشغيل في الصناعة، والمشاكل المحاسبية الهامة التي تواجه الشركات في تلك الصناعة، وأفضل السبل لحل هذه القضايا وبما يساهم في تحسين جودة المراجعة (Stocken and Petrov, 2022).

وفي سياق دور التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تحسين جودة المراجعة. فقد توصل Rusmin (٢٠١٠) إلى وجود انخفاض ملحوظ في ممارسات إدارة الأرباح في ظل عمليات المراجعة التي تتم بواسطة المتخصصون مقارنة بغيرهم من غير المتخصصون. وأشارت دراسة Hsu and Liao (٢٠٢٣) إلى أن التخصص الصناعي لشريك المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وبرر الباحثان النتيجة السابقة بأن المتخصصون من شركاء المراجعة يمكنهم تقييم مخاطر عمل عمالئهم بشكل أفضل. وبالتطبيق على عينة من الشركات الصينية أمكن تجميع بياناتهما عن الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٨ توصلت دراسة Hung et al. (٢٠٢٤) إلى وجود علاقة سلبية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وممارسات تمهيد الدخل. وخلصت دراسة Dekeyser et al. (٢٠٢٤) إلى أن شركاء المراجعة المتخصصين في صناعة العميل يطلبون تعديلات وتسويات أكثر مقارنة بنظرائهم الأقل خبرة، وبما يعكس تحسن ملحوظ في جودة مراجعة أفضل بالنسبة لشركاء المراجعة الذي يمتلكون الخبرة في مجال صناعة

العميل. كما أكدت دراسة Aobdia et al. 2021 على أن التخصص الصناعي لشريك المراجعة يرتبط سلباً بإعادة اصدار القوائم المالية، وبصفة خاصة في المهام التي تتصف بدرجة كبيرة من الصعوبة والتعقد. وفيما يتعلق بالبيئة المصرية توصلت دراسة عمرو (٢٠٢٢) إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر إيجابياً على دقة الحكم المهني بشأن الاستمرارية.

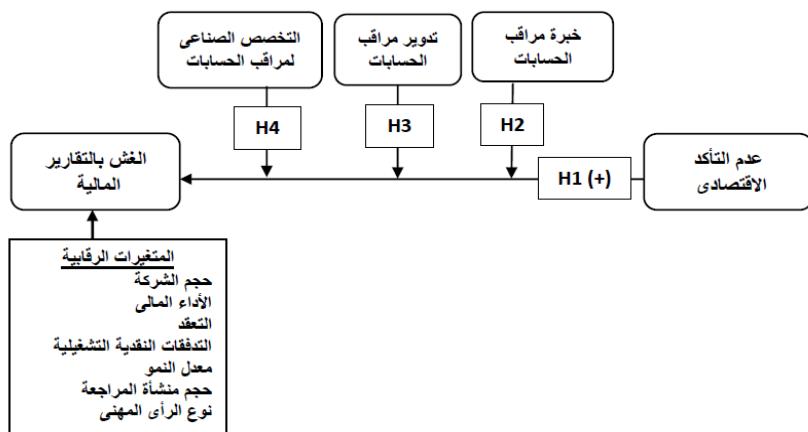
وفيما يتعلق بدور وأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في كشف الغش والتقرير عنه. توصلت دراسة Carcello and Nagy (٢٠٠٤) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعي واحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. وتوصل Havasi and Darabi (٢٠١٦) إلى أن التخصص الصناعي ساعد مراقبى الحسابات في الكشف عن الغش في التقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية. وتوصل Hegaz et al. (٢٠١٥) إلى أن التخصص الصناعي ساهم في تحسين قدرة مراقبى الحسابات على كشف الغش وسوء سلوك الإدارة. ويرجع ذلك إلى أن مراقبى الحسابات المتخصصين في صناعة العميل يطبقون إجراءات مراجعة أكثر معيارية بشأن الكشف والتقرير عن الغش بالتقارير المالية مقارنة بغيرهم من غير المتخصصين (Mukhlasin, 2018). وتوصل Khaksar et al. (٢٠٢٢) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والقدرة على اكتشاف الغش بالتقارير المالية.

وفي سياق الدور المعدل للتخصص الصناعي، توصلت دراسة Liao et al., 2023 إلى أن التخصص الصناعي لشريك المراجعة يحد من العلاقة الإيجابية بين الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات. كما توصلت دراسة عمرو، ٢٠٢٢ إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يحد أيضاً من العلاقة السلبية بين أتعاب المراجعة ودقة الحكم المهني بشأن الاستمرارية. وتتناولت دراسة Chen et al. (٢٠١٩) العلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي وأتعاب المراجعة وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما وأن الخفض في الأتعاب يكون أكثر وضوحاً في الشركات التي تعين مراقبى الحسابات من المتخصصين صناعياً، وبما يشير لوجود أثر معدل للتخصص الصناعي للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي والأتعاب.

**ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات أمر بالغ الأهمية، فهو يعكس بعد مهم يرتبط بأحد أهم مصادر تكوين الجانب المعرفي لمراقب الحسابات، وهى الخبرة المكتسبة من تكرار القيام بنفس العمل. وأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ينعكس إيجاباً على قدرته على فهم طبيعة نشاط عميل المراجعة والظروف التي يعمل من خلالها، وأن كل هذا بدوره يؤدى إلى دعم مقدرته على اكتشاف الغش بالتقارير المالية، وخاصة في الفترات التي تشهد تغيرات اقتصادية ويشوبها قدر أكبر من عدم التأكيد. وعليه يمكن اشتراك الفرض الرابع للبحث ليكون على النحو التالي:**

**H4: يحد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.**

وفى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص فروض البحث، والتى تعكس العلاقات المتوقعة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، والمتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الاختبار بالفرض الأول للبحث، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم (١)، والذى يعرض نموذج البحث والعلاقات المتوقعة بين متغيراته.



شكل رقم (١): نموذج البحث

### ٣- منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الفرعية منهجية البحث وتصميمها، وكيف تم تجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات محل الدراسة. كما يعرض الباحث طبيعة مجتمع وعينة البحث، وكيفية اختيار العينة، هذا بالإضافة إلى توضيح لأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث عملياً. إذ تستهدف الدراسة التجريبية (Empirical Study) اختبار فروض البحث بشأن أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات الغش بالتقارير المالية، وذلك في ظل الدور المعدل لبعض خصائص مراقب الحسابات والمتمثلة في الخبرة والتدوير والتخصص الصناعي. وهو ما يعرضه الباحث باختصار في الفرعيات التالية.

#### ١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة التجريبية من جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٣، وهي فترة معقولة؛ فهي تعكس بداية الاستقرار التي شهدتها الاقتصاد المصري عقب التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١. وهي الفترة التي شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والذى تمثل أهمها في تحرير سعر الصرف على عدة مراحل متتالية. بالإضافة لذلك فقد قام الباحث باستبعاد البنوك والشركات المالية كونها تخضع لمتطلبات تنظيمية وقواعد محاسبية ومالية يتطلبها البنك المركزي، وتختلف كثيراً عن ما تخضع له باقي الشركات. ويوضح الجدول التالي عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

وبذلك فقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة وقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة في ضوء شرط واحد فقط، وهو: توافر التقارير المالية للشركة، والتي تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وبذلك فقد تم استبعاد بعض الشركات التي لا تتوافر تقارير مالية بشأنها عن الفترة محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار عينة تحكمية من ١٦٢ شركة تتنتمي لعدد ١٥ قطاع، وذلك بنسبة ٧٣٪ من إجمالي شركات مجتمع الدراسة والبالغ عددها ٢٢٢ شركة،

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

وبإجمالي ١٣٦٧ مشاهدة شكلت عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) بيانات مجتمع وعينة الدراسة موزعة تبعاً لقطاع الصناعة الذي تنتهي له الشركة.

**جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة**

النسبة	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
%١٢	١٦٠	١٨	موارد اساسية
%٥	٦٥	٧	منسوجات وسلع معمرة
%٣	٤٠	٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
%٣	٣٩	٤	ورق ومواد تبنة وتغليف
%٠.٤	٦	١	طاقة وخدمات مساندة
%٢١	٢٨٥	٣١	اخذية ومشروبات وتبغ
%١٦	٢٢٠	٢٧	عقارات
%٩	١٢٣	١٦	مواد البناء
%٤.٥	٦٢	٨	مقاولات وانشاءات هندسية
%٦.٥	٩٠	١٢	سياحة وترفيه
%٣	٤٤	٦	اتصالات واعلام وتكنولوجيا
%٢	٣٠	٤	خدمات تعليمية
%٠.٦	٩	١	مرافق
%١١	١٥٤	١٨	رعاية صحية وادوية
%٣	٤٠	٤	تجارة وموزعين
%١٠٠	١٣٦٧	١٦٢	الاجمالي

### ٢-٣ أدوات الدراسة التجريبية (نماذج الانحدار)

بصفة عامة يعتبر الانحدار أسلوباً ملائماً لاختبار ووصف العلاقات وبناء النماذج، عن طريق صياغة معادلة رياضية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة. ومن أجل اختبار فروض البحث تجريبياً؛ اعتمد الباحث على

أسلوب الإنحدار اللوجيستى الثنائى (Binary Logistic Regression) لملائمته طبيعة قياس المتغير التابع؛ فهو متغير نوعى ثنائى، يتم التعبير عنه كمتغير وهمى؛ يأخذ القيمة (١) باحتمال (P)، ويأخذ القيمة (٠) باحتمال (١-P). ويمكن استخدام الإنحدار اللوجيستى أيضاً عندما تشمل المتغيرات المستقلة مزيجاً من المتغيرات المتصلة والمتغيرات الفئوية، وسبق استخدامه فى العديد من البحوث المحاسبية التى تناولت محددات الغش بالتقارير المالية (e.g. Khaksar et al., 2022; Hou et al., 2021; Cassell et al., 2019).

ولتحقيق أولى أهداف البحث والخاص باختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. سوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، وذلك من أجل اختبار الفرض الأول للبحث:

$$\text{Financial Reporting Fraud} = \beta_0 + \text{Economic Uncertainty} + \text{Controls} \quad (1)$$

ويمتد هدف البحث ليشمل اختبار تأثير ثلاثة متغيرات معدلة على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول. إذ يختبر الفرض الثاني للباحث دور خبرة مراقب الحسابات فى تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٢).

$$\text{Financial Reporting Fraud} = \beta_0 + \text{Economic Uncertainty} + \text{Auditor Experience} + (\text{Economic Uncertainty} \times \text{Auditor Experience}) + \text{Controls} \quad (2)$$

ويختبر الفرض الثالث للباحث أثر تنوير مراقب الحسابات على تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٣).

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

$$\text{Financial Reporting Fraud} = \beta_0 + \text{Economic Uncertainty} + \\ \text{Auditor Rotation} + (\text{Economic Uncertainty} \times \text{Auditor} \\ \text{Rotation}) + \text{Controls} \quad (3)$$

وأخيراً يختبر الفرض الرابع للبحث أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول، وسوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الوارد بالمعادلة رقم (٣).

$$\text{Financial Reporting Fraud} = \beta_0 + \text{Economic Uncertainty} + \\ \text{Auditor Industry Specialization} + (\text{Economic Uncertainty} \times \\ \text{Auditor Industry Specialization}) + \text{Controls} \quad (4)$$

### ٣-٣ قياس المتغيرات

قدم الباحث نموذج البحث كما يظهر بالشكل رقم (١)، وهو يشتمل على متغير مستقل رئيسي وهو عدم التأكيد الاقتصادي، بالإضافة إلى متغير تابع وهو الغش بالتقارير المالية، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات معدلة ذات صلة بعملية المراجعة وتشكل جانب كبير من التكوين المعرفي لمراقب الحسابات، وهى: خبرة مراقب الحسابات، وتدوير مراقب الحسابات، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، والذي توقع الباحث بأن يكون لتلك المتغيرات دور في تعديل العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث. بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية والتي تناولتها الدراسات السابقة باعتبارها من محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية ذات الصلة بالسلوك الانهازى للإدارة (e.g. Hou et al., 2021; Khaksar et al., 2022; Wang et al., 2023) وهى: حجم الشركة، والأداء المالي، والتعقد، والتడفقات النقدية التشغيلية، ومعدل النمو، وحجم منشأة المراجعة، ونوع الرأى المهني لمراقب الحسابات. وقد تم قياس تلك المتغيرات على النحو الوارد بالفرعيات التالية.

### ٣-٣-١ المتغير التابع: الغش بالتقارير المالية (Fraud - FRF)

على الرغم من أن الغش مفهوم قانوني واسع؛ إلا أن مراقب الحسابات يهتم بالغش الذي يرتبط بوجود تحريف جوهري بالتقارير المالية. وبذلك يعرف الغش على أنه: "تحريف جوهري متعدد بالتقارير المالية ينبع عن قيام، واحد أو أكثر من الإدارة أو المسؤولين عن الحكومة أو موظفى الشركة أو أى أطراف خارجية، باختلاس الأصول و/أو إعداد تقارير مالية مضللة من أجل تحقيق منفعة شخصية غير قانونية وغير مستحقة" (IAS No. 240). وسوف يعتمد الباحث على نموذج M-Score والذي قدم بواسطة Messod Beneish في عام ١٩٩٩، فهو من النماذج الرائدة في هذا الصدد، وتحسب قيمة M-Score استناداً إلى احتساب قيمة ثمانية مؤشرات<sup>(٤)</sup> ويتم الدمج بينها من خلال أوزان نسبية محددة، وتصنف الشركة على أنها أكثر احتمالاً لوجود غش وذلك إذا كانت  $-2.22 < M$ . وبالتالي يقاس الغش بالتقارير المالية من خلال متغير وهو يأخذ القيمة (١) وذلك إذ أسفر تطبيق النموذج عن احتمال وجود الغش، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك وذلك قياساً على ما ورد بالدراسات المحاسبية ذات الصلة (e.g. Khaksar et al., 2022; Ahmadi et al., 2024).

### ٣-٣-٢ المتغير المستقل: عدم التأكيد الاقتصادي (Economic Uncertainty- EU)

عدم التأكيد الاقتصادي ظاهرة معقدة ومتشعبة الأبعاد، ولذلك لا يمكن قياسها بشكل مباشر، فهي تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، ومنها التضخم، والناتج المحلي، والبطالة. وسوف يعتمد الباحث على بناء مؤشر لعدم التأكيد الاقتصادي يأخذ

<sup>(٤)</sup> يعتمد نموذج M-Score على تطبيق الأوزان النسبية على احتساب ثمانية مؤشرات (نسب) وهم: (مؤشر المديين إلى المبيعات اليومية - DSRI ، ومؤشر هامش الربح - GMI ، ومؤشر جودة الأصول - AQI ، ومؤشر نمو المبيعات - SGI ، ومؤشر الإهلاك - DEPI ، ومؤشر المصروفات البيعية والإدارية - SGAI ، وإجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول - TATA ، ومؤشر الرفع المالي - LVGI )، وبالتالي يمكن الحصول على قيمة M-Score من خلال تطبيق أسلوب الترجيح بالأوزان النسبية على تلك المؤشرات، وذلك على النحو الوارد بالمعادلة التالية:  
$$M\text{-Score} = 4.84 + (0.92 * DSRI) + (0.528 * GMI) + (0.404 * AQI) + (0.115 * DEPI) - (0.172 * SGAI) + (4.679 * TATA) - (0.327 * LVGI)$$

في الاعتبار العديد من العوامل تعكس الظروف الاقتصادية الكلية على مستوى الدولة، فبناء مؤشر من عوامل مختلفة ولكنها متصلة ببعضها البعض يمكن أن يعبر عن الظاهرة بصورة أفضل ويساعد في معرفة الأهمية النسبية لكل عامل على حدا (Brave and Butters, 2011). وقياساً على ما ورد بدراسة Viana et al. (٢٠٢٣) قام الباحث باستناد مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي (EU) من خلال تطبيق أسلوب تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis-PCA) على ستة متغيرات تعكس الظروف الاقتصادية، وهم: معدل التضخم، والقيمة السوقية، والناتج المحلي الإجمالي، وميزان الحساب الجاري، وال الصادرات من السلع والخدمات، ومعدل البطالة، مع القيام بعكس بعض المتغيرات بحيث تعكس القيم الكبيرة لنتائج المتغيرات مستويات أعلى من عدم التأكيد الاقتصادي. ويتم قياس المؤشر بالقيمة المعيارية لدرجة العوامل المرتبطة بالمكون الرئيسي الأول والتي تتراوح ما بين (٠ إلى ١)، وبالتالي كلما زادت قيمة المؤشر فإن ذلك يرتبط بزيادة عدم التأكيد الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (٢) توضيف وقياس تلك المتغيرات.

**جدول رقم (٢): توضيف وقياس متغيرات مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي**

المتغير	التوضيف	القياس (المصدر)
(١) معدل التضخم	حالة من عدم الاستقرار تحدث عندما يزيد مستوى الطلب الاستهلاكي عن إجمالي العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود (Tamimi and Orban, 2020). ويعتبر الرقم القاسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً، والذي يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعه (البنك المركزي المصري).	- الرقم القاسي لأسعار المستهلكين. (البنك المركزي المصري)
(٢) القيمة السوقية (مقياس عكس)	وهي عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية بنهاية الفترة المالية، وهي حاصل ضرب عدد أسهم الشركات المدرجة في قيمتها السوقية، وذلك بعد استبعاد البيانات الخاصة بصناديق الاستثمار.	- اللوغارتم الطبيعي للقيمة السوقية للأسهم منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي)
(٣) الناتج المحلي الإجمالي (مقياس عكسي)	إجمالي قيمة السلعة والخدمات المنتجة داخل حدود دولة معينة وذلك خلال فترة زمنية معينة (IMF, 2020).	- اللوغارتم الطبيعي لنسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي)
(٤) ميزان الحساب الجاري (مقياس عكسي)	مجموع صافي صادرات السلع والخدمات، والدخل الأولى، والدخل الثانوي نتيجة للتعامل بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين.	- رصيد الحساب الجاري منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي)

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب.....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

<p>- قيمة الصادرات من السلع والخدمات، وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتامين والتقليل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والمعلومات المالية والأعمال التجارية والخدمات الشخصية والحكومية (Viana et al. 2023).</p> <p>- معدل البطالة.</p>	<p>إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتامين والتقليل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والمعلومات المالية والأعمال التجارية والخدمات الشخصية والحكومية (Viana et al. 2023).</p> <p>هم الأفراد من يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوباً إلى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء).</p>	<p>(٥) صادرات السلع والخدمات (مقاييس عكسى)</p> <p>(٦) البطالة</p>
--	--	---

ويظهر الجدول رقم (٣) في الجزء الأول منه مصفوفة الارتباط التي تعكس العلاقات بين المتغيرات الستة، وقد أظهرت النتائج ارتباط سلبي بين التضخم وكلٍ من القيمة السوقية والناتج المحلي الإجمالي و الصادرات السلع والخدمات، وارتباط إيجابي مع ميزان الحساب الجارى والبطالة، وظهرت كافة عاملات الارتباط بمستوى معنوية  $> 0.01$  ، باستثناء العلاقة بين التضخم و الصادرات السلع الخدمات فقد ظهرت بمستوى معنوية  $< 0.05$  . ويظهر الجزء الثاني من الجدول نتائج تطبيق تحليل المكونات الأساسية (PCA) وظهرت قيمة مقاييس الكفاية Kaiser-Meyer-Olkin بقيمة (KMO=0.561) وكذلك اختبار Bartlett للكروية ( $P < 0.000$ ) ، وبما يشير إلى تحليل المكونات الأساسية يعد كافياً وملائماً.

واستناداً إلى القاعدة الأكثر استخداماً، وهى الأخذ فى الاعتبار القيم الذاتية التى تزيد عن 1 ، فتشير النتائج إلى استنتاج اثنين فقط من المتغيرات الستة يفسران ما يقرب من ٩٠% من إجمالى تباين المتغيرات، وهما التضخم، والقيمة السوقية. ومن أجل استخراج مؤشر واحد فقط يمثل التباين الإجمالي لمؤشرات الاقتصاد الكلى الستة، فسوف نعتمد على معيار مجموع الرتب المرجح، من خلال ترجيح قيم المتغيرات المفسران من خلال النسب الخاصة بالتبالين المشترك لكل منها.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

### جدول رقم (٣): مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي (نتائج تحليل المكونات الأساسية)

الجزء الأول: مصفوفة الارتباط						
(١)	(٢)	(٤)	(٣)	(٥)	(٦)	العوامل
					١	(١) التضخم
					٠.٦٣٠ - ٠.٠٠٠	(٢) القيمة السوقية
			١	٠.٧٩١ ٠.٠٠٠	٠.٠٨٣ - ٠.٠٠٢	(٣) الناتج المحلي الإجمالي
		١	٠.٧٥١ ٠.٠٠٠	٠.٤٧٩ ٠.٠٠٠	٠.١٨٣ ٠.٠٠٠	(٤) ميزان الحساب الجارى
	١	٠.٤٢٠ ٠.٠٠٠	٠.٨٣٦ ٠.٠٠٠	٠.٦٨٥ ٠.٠٠٠	٠.٠٦٨ - ٠.٠١٢	(٥) صادرات السلع والخدمات
١	٠.٨٧٨ ٠.٠٠٠	٠.٧٣٣ ٠.٠٠٠	٠.٩٤٣ ٠.٠٠٠	٠.٦٣٢ ٠.٠٠٠	٠.٠٦٧ ٠.٠٠٠	(٦) البطالة

الجزء الثاني: تحليل المكونات الأساسية (مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي)						
العامل (المتغير)	القيمة الذاتية (Eigenvalue)	الفرق (Difference)	النسبة (Proportion)	النسبة التراكبية (Cumulative)	(١) التضخم	(٢) القيمة السوقية
٣.٩١٦	٢.٤٦٠	%٦٥.٢٦	%٦٥.٢٦	%٦٥.٢٦	(١) التضخم	(٢) القيمة السوقية
١.٤٥٦	٠.٩١٤	%٢٤.٢٧	%٢٤.٢٧	%٨٩.٥٣	(٣) الناتج المحلي الإجمالي	(٤) ميزان الحساب الجارى
٠.٥٤٢	٠.٤٨٨	%٩.٠٣	%٩.٠٣	%٩٨.٥٦	(٥) صادرات السلع والخدمات	(٦) البطالة
٠.٠٥٤	٠.٠٢٧	%٠.٩٠	%٠.٩٠	%٩٩.٤٦		
٠.٠٢٧	٠.٠٢١	%٠.٤٤	%٠.٤٤	%٩٩.٩٠	14457 Bartlett test of Sphericity	
٠.٠٠٦	—	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%١٠٠	0.000 P- Value (Sig)	0.561 Kaiser-Meyer-Olkin (KMO)

### ٣-٣-٣ المتغيرات المعدلة

تشتمل الدراسة على ثلاثة متغيرات معدلة تعكس الجانب المعرفي لمراقب الحسابات وهى: (١) خبرة مراقب الحسابات (AE)، والتى تعكس مدى توافر التأهيل المهنلى الملائم لشريك المراجعة سواء كان علمياً أو عملياً، وتوافر المهارات الازمة للقيام بمهامه وذلك نتيجة لتراث المعرفة العلمية والعملية من ادائه لتلك المهام (شحاته، ٢٠١٥؛ أبو العلا، ٢٠٢١). وتم قياسه بدلالة رقم قيد مراقب الحسابات لدى هيئة الرقابة المالية؛ حيث يرتبط رقم قيده لدى هيئة الرقابة المالية بتاريخ القيد بالهيئة، وتم اعتبار الرقم الذى يقل عن متوسط العينة يمثل خبرة مرتفعة ويأخذ القيمة (١)، بينما

يأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (أبو العلا، ٢٠٢١؛ مصطفى، ٢٠٢٣). (٢) تدوير مراقب الحسابات (AR)، ويقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١)، في حالة تغيير مراقب الحسابات في الفترة الحالية، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (Aly et al., 2022; Khaksar et al., 2023). (٣) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (AIS)، ويقاس استناداً إلى مدخل الحصة السوقية، وذلك من خلال احتساب نسبة عدد العمالء التي تقوم منشأة المراجعة بمراجعة منسوباً إلى إجمالي عدد العمالء المنتسبين للقطاع، وفي ضوء ذلك يقاس التخصص الصناعي عن طريق متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة مراقب الحسابات متخصصة في قطاع معين، وذلك في حالة زيادة نسبة عدد العمالء عن ١٠٪ من شركات القطاع، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وذلك في ضوء دمج القطاعات المتضمنة بعينة الدراسة في خمسة قطاعات رئيسية وهم؛ (أ) الموارد الأساسية والغاز والبترول والمرافق والطاقة، (ب) القطاع الصناعي ويشمل؛ المنتوجات والسلع المعمرة والأغذية والمشروبات والتبغ والسيارات والمنتجات الصناعية، (ج) قطاع الخدمات يشمل؛ قطاع الاعلام والأدوية والسياحة والترفيه والاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم، (د) قطاع العقارات ومواد البناء والتشييد ومقاولات وانشاءات هندسية، (هـ) قطاع التجارة والموزعين والتجزئة. وذلك قياساً على (مصطفى، ٢٠٢٣؛ عمرو، ٢٠٢٢).

### ٣-٤. المتغيرات الرقابية

تشتمل نماذج الانحدار على عدد من المتغيرات الرقابية، والتي تناولتها الدراسات السابقة ذات الصلة، ويعتقد الباحث بثمرة وجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية (FRF)، مقسمة إلى مجموعتين، أولهما: يرتبط بالخصائص التشغيلية لعميل المراجعة، وهم: (١) حجم الشركة، ويقاس عن طريق اللوغارتم الطبيعي لإجمالي إيرادات الشركة عن الفترة. و(٢) الأداء المالي للشركة، ويقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA) وهو يعكس مدى قدرة الشركة على استخدام أصولها في تحقيق الأرباح، ويقاس على أساس ناتج قيمة صافي الربح قبل الضريبة/إجمالي الأصول. و(٣) التعقد (COM) ، ويقاس

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

باللوجاريتم الطبيعي لإجمالي أرصدة المخزون والعملاء في نهاية الفترة. و(٤) التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)، ويقاس بدلالة حجم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية منسوباً إلى إجمالي أصول في نهاية الفترة. و(٥) معدل النمو (Growth)، ويقاس ببنسبة التغير في الإيرادات السنوية منسوباً إلى إجمالي الإيرادات عن الفترة السابقة. وتم قياس تلك المتغيرات اتساقاً مع الدراسات المحاسبية ذات الصلة والتي تناولت محددات ارتكاب الغش بالتقارير المالية (e.g. Garcia-Blandon et al., 2020; Hou et al., 2021; Ahmadi et al., 2024).

وثانيهما: يرتبط بخصائص عملية المراجعة، وهما: (١) حجم منشأة المراجعة، ويقاس من خلال متغير وهو يأخذ قيمة (١) في حالة ما إذا كان مراقب الحسابات شريكاً لأحد منشآت المراجعة الأربع الكبرى (Big 4) وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات، وقيمة (٠) في خلاف ذلك، وذلك قياساً على (Garcia-Blandon et al., 2020; Wang and Wang, 2022). (٢) نوع الرأي المهني لمراقب الحسابات، وهو المحصلة النهائية لمجموعة من الأحكام المهنية التي اتخاذها مراقب الحسابات في سياق تحطيط وتنفيذ عملية المراجعة، ويقاس بمتغير وهو يأخذ قيمة (١) إذ انتهت عملية المراجعة باصدار تقرير مراجعة يتضمن رأياً معدلاً، وقيمة (٠) في خلاف ذلك وذلك قياساً على (Garcia-Blandon et al., 2020; Khaksar et al., 2022). ويخلص الجدول رقم (٤) توصيف متغيرات الدراسة تبعاً لنوعها وكيفية قياسها وتأثيرها المتوقع على المتغير التابع.

جدول رقم (٤): توصيف وقياس متغيرات الدراسة

الاثر المتوقع	قياسه	نوعه	المتغير
—	- متغير وهو، يأخذ القيمة (١) وذلك أصغر تطبيق نموذج M-Score عن احتمال وجود الغش بالتقارير المالية (FRF) الغش بالتقارير المالية (FRF)	تابع	
(+)	- متغير متصل، ويقاس بدلالة المؤشر الذي يمكن احتسابه استناداً إلى تطبيق أسلوب تحليل المكونات الأساسية (PCA)، على سنة متغيرات، وهو: (التضخم، والقيمة السوقية، والتوجه المطلق الاجمالي، وميزان الحساب الجاري، وال الصادرات من السلع والخدمات، والبطالة).	مستقل	عدم التأكيد الاقتصادي (EU)
—	- متغير وهو، يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمراقب الحسابات ذو الخبرة المرتفعة (رقم القيد بعينة الرقابة المالية يقل عن متوسط العينة)، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	معدل	خبرة مراقب الحسابات (AE)

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

	- متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) في حالة تغيير مراقب الحسابات، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	معدل	تدوير مراقب الحسابات (AR)
—	- متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمنشأة المراجعة التي تقوم بمراجعةزيد من ١٠٪ من شركات القطاع، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	معدل	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (AIS)
(-/+)	- متغير متصل، يقل عن طريق احتساب اللوغراريم الطبيعي لإجمالي إيرادات الشركة عن الفترة.	رقمي	حجم الشركة (Size)
(-/+)	- متغير متصل، يقلس بدلالة (ROA) وهو صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة منسوباً إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة.	رقمي	الأداء المالي (ROA)
(-/+)	- متغير متصل، ويقاس عن طريق اللوغراريم الطبيعي لأرصدة العمالء والمخزون في نهاية الفترة.	رقمي	نقد الأعمال (COM)
(-/+)	- متغير متصل، يقلس بحجم التتفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية منسوباً إلى إجمالي أصول في نهاية الفترة.	رقمي	التفتفقات النقدية التشغيلية (OCF)
(-/+)	- متغير متصل، ويقلس بدلالة معدل النمو في الإيرادات السنوية للشركة.	رقمي	النمو (Growth)
(-/+)	- متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها قوانها المالية بواسطة مراقب حسابات من ترتيبهم شركة مهنية مع أحدى شئون المراجعة الكبرى أو بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	رقمي	حجم منشأة المراجعة (Big4)
(-/+)	- متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كان تقرير المراجعة يتضمن رأياً معللاً، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	رقمي	نوع الرأي المهني (Opinion)

### ٣-٤. الاحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٥) ملخصاً للاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات التي شملتها الدراسة. إذ يتضمن الجزء الأول من الجدول الاحصاءات الوصفية، وهي تشمل كلاً من: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل وأكبر قيمة لكل متغيرات الدراسة. والذي يتضح من خلاله أن الوسط الحسابي للغش بالتقارير المالية (FRF) قيمته ٤٣٠.٠، ويشير ذلك إلى أن ما يقرب من ٤٠٪ من المشاهدات المتضمنة بعينة الدراسة أصغر تطبيق نموذج (M-Score) على احتمال وجود غش بتقاريرها المالية. في حين بلغ الوسط الحسابي لعدم التأكيد الاقتصادي (EU) ما قيمته ٠٠٠، وبلغت أقل وأكبر قيمة -١.٩٥، ٢.٧١ على التوالي وقد شهدت الفترة المالية المنتهية في نهاية ٢٠١٧ أعلى مستوى لعدم التأكيد الاقتصادي ويؤكد ذلك ارتفاع معدل التضخم عن تلك الفترة وقد ظهر بمعدل يقترب من ٣٠٪، في حين أن عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ ظهرت أقل مستويات عدم التأكيد الاقتصادي وبما يتفق أيضاً مع معدلات التضخم عن تلك الفترات والتي بلغت في حدود ٥٪، وذلك وفقاً لاحصائيات البنك المركزي المصري.

وبخصوص المتغيرات المعدلة، فقد قدر الوسط الحسابي لخبرة مراقب الحسابات (AE) بقيمة ٠.٧١. وبما يشير إلى أن نسبة كبيرة من المشاهدات المتضمنة بعينة الدراسات يتم مراجعتها بواسطة مراقبى الحسابات من ذوى الخبرة. وكذلك قدر الوسط الحسابي للتخصص الصناعى لمراقب الحسابات (AIS) بقيمة ٣٣.٣. وبما يشير إلى أن ما يقرب من ثلث عينة الدراسة يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة مراقبى الحسابات من المتخصصين فى القطاع الصناعى. وأخيراً قدر الوسط الحسابي لتدوير مراقب الحسابات (AR) بقيمة ١٣.٠. وبما يشير ضمناً إلى انخفاض معدلات تدوير مراقبى الحسابات في البيئة المصرية.

وفيما يتعلق بخصائص منشأة عميل المراجعة فقد قدرت قيمة الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) بقيمة ٦.٥ % تقريباً، وبلغ الوسط الحسابي للمتغير الخاص بمعدل النمو في الإيرادات ٣٩.٩ %، وبلغت الوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول ما قيمته ٣.٧ % وبما يشير إلى أن أغلب الشركات التي شملتها عينة الدراسة تمر بحالة متوسطة من الاستقرار المالي. وبخصوص خصائص عملية المراجعة فقد بلغ الوسط الحسابي لمتغير حجم منشأة المراجعة، ونوع الرأى المهني بقيمة ٢٩٠.٣٤٠. وهو ما يشير إلى أن حوالي ثلث عينة الدراسة تمت مراجعة قوائمها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى وبما يعكس تركز على في سوق منه المراجعة المصري، وأن حوالي ٣٤ % من العينة قد حصلت على تقرير مراجعة يتضمن رأياً معدلاً.

وأخيراً يلاحظ أن معظم المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة قد ظهر الانحراف المعياري لها بقيم صغيرة وأقل من الواحد أو قريب منه، وبما يشير إلى تجنس بين مفردات العينة. وبالرغم من ذلك يلاحظ أن الانحراف المعياري قد ظهر بقيمة أكبر من الوسط الحسابي بالنسبة لبعض المتغيرات، ويشير ذلك إلى تشتت قيم المشاهدات، وهو أمر طبيعي لعينة تتسمى لقطاعات اقتصادية مختلفة.

#### جدول رقم (٥): الاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط

**أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب.....**  
**محمود موسى عبد العال متولى العيسوى**

الجزء الأول: الاحصاءات الوصفية

حجم العينة (N)	أكبر قيمة (Max)	أقل قيمة (Min)	الانحراف المعياري (Std. Dev)	الوسط الحسابي (Mean)	المتغيرات	
١٣٥٧	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٩٥	٠,٤٣٠	FRF	الغش بالتقارير المالية
١٣٦٧	٢,٧١	١,٩٥-	١,٤١٤	٠,٠٠	EU	عدم التأكيد الاقتصادي
١١٨٥	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٥٣	٠,٧١٠	AE	خبرة مراقب الحسابات
١١٨٤	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٣٨	٠,١٣٠	AT	مدة المراجعة (الارتباط)
١١٨٤	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٧٢	٠,٣٣٠	AIS	الشخص الصناعي
١٣٤	٢٤,٨٥	٩,٥١	٢,١٩٦	١٩,٦٩٠	Size	حجم الشركة
١٣٥٥	٠,٦٦	١,٤٣-	٠,١٣٥	٠,٠٦٥	ROA	الأداء المالي
١٣١٥	٢٦,٨٤	٧,٤٩	٢,٢٢٧	١٨,٩٩٥	COM	نوع الأعمال
١٣٥٥	٠,٧٦	١,١٣-	٠,١٤٣	٠,٠٣٧	OCF	النفقات النقدية التشغيلية
١٢٦٧	٤٦,٧٠	١,١٤-	٢,١٣٤	٠,٣٩٩	Growth	النمو
١١٨٦	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٥٥	٠,٢٩٠	Big 4	حجم منشأة المراجعة
١٢٢٩	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٧١	٠,٣٣٠	Opinion	نوع الرأي المهني

الجزء الثاني: مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation)

Opinion	Big 4	Growth	OCF	COM	ROA	Size	AIS	AT	AE	EU	FRF	المتغيرات
											1	FRF
										1	**٠,٩١ ٠,٠١	EU
									1	٠,٠٢١ ٠,٤٧٨	٠,٠٣٦ ٠,٢١٩	AE
							1	٠,٠٦ - ٠,٨٤٩	**٠,١٦٠ ٠,٠٠٠	٠,٠٠٦ - ٠,٨٤٥	AT	
							1	٠,٠٠٧ ٠,٨١١	**٠,١٣٠ ٠,٠٠٠	٠,٠٠١ ٠,٩٦٣	AIS	
						1	**٠,٢٢٤ ٠,٠٠٠	- **٠,١٥٩ ٠,٠٠٠	٠,٠٤٢ - ٠,١٥٩	٠,٠٠٣ ٠,٩٥٠	٠,٠٠٥ ٠,٨٥٥	Size
					1	**٠,٢٨٠ ٠,٠٠٠	- **٠,٧٤٢ ٠,٠٠٠	٠,٠٠٧ - **٠,٧٩ ٠,٠٠٧	*٠,٠٥٨ ٠,٠٣٣	**٠,١٢٤ ٠,٠٠٠		ROA
			1	**٠,١٧٧ ٠,٠٠٠	**٠,٧٤٢ ٠,٠٠٠	**٠,٢٢٥ ٠,٠٠٠	- **٠,١٩ ٠,٠٠٠	٠,٠٠٨ **٠,١٩ ٠,٠٠٠	٠,٠٠١ - ٠,٩٨٠	**٠,١٩٠ ٠,٠٠١		COM
			1	٠,٠٥١ ٠,٠٦٣	**٠,٤٧٦ ٠,٠٠٠	**٠,١٨٨ ٠,٠٠٠	٠,٠٤٣ ٠,١٤٥	٠,٠٢٤ - ٠,٤١٣	٠,٠١٨ ٠,٥٣٧	٠,٠١٠ - ٠,٧١٨	- **٠,١١٣ ٠,٠٠٠	OCF

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

		1	.0008 .765	.0007 .818	**.0074 .008	.0001 .963	.0046- .126	.0002 .947	.0013- .662	.0048 .087	**.155 .000	Growth
	1	.0001 .978	.0001 .970	**.00260 .000	.0029 .394	**.00286 .000	**.00404 .000	- .000	**.00168 .000	**.00174 .000	**.00102 .000	Big 4
1	- **.00173 .000	.0018- .0528	.0028 .305	.0024 .392	- .000	.0032 .257	.0022- .449	**.00105 .000	.0044 .127	.0019- .479	.0039 .105	Opinion

\*\* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (.001)

\* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (.005)

كما يعرض الباحث في الجزء الثاني من الجدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط الثنائي بين متغيرات الدراسة والتي توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكل منها. وبصفة عامة لا توجد علاقة ارتباط معنوية قوى (أى يزيد معامل الارتباط عن .٧٠) بين أى من المتغيرات المستقلة المتضمنة بنماذج الانحدار، وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطى(Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة. وذلك بخلاف الارتباط الإيجابى بين حجم الشركة والتعدد والذى ظهر إيجابياً ومعنوياً (٤٠.٧٤ = P = B = .٠٠٠) وهو أمر منطقي، حيث تتصف الشركات الأكبر حجماً بتعقد أعمالها. وبخصوص العلاقة بين المتغير التابع والذى يعبر عن الغش بالتقارير المالية والمتغيرات المستقلة الرئيسية وهو عدم التأكيد الاقتصادي فقد ظهر الارتباط بينهما إيجابياً ومعنوياً (١٩٠.٠١ = P = B = .٠٠٠١) وبما يشير مبدئياً إلى الاتجاه المتوقع للعلاقة الرئيسية محل الاختبار بالفرض الأول للبحث. وأخيراً فقد أظهرت مصفوفة الارتباط عن وجود ارتباط معنوى بين المتغيرات المعدلة والتي تعكس خبرة مراقب الحسابات ومدة بقائه وشخصه الصناعى من ناحية فى علاقتهم بالمتغير التابع من ناحية أخرى.

#### ٤- نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحث في هذه الفرعية نتائج اختبار فروض البحث والتي تعكس العلاقات المتوقعة بين متغيراته، وذلك من خلال تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي.

وبما يمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحديد مدى قبول أو عدم قبول تلك الفروض، وقد اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS, 24)، حيث قام الباحث باختبار فروض البحث على أربعة مراحل خصصت كل مرحلة منها لاختبار أحد فروض البحث، وذلك على النحو الوارد بالفرعيات التالية.

#### ٤-١ أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H1)

يختبر الفرض الأول للبحث أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (١)، والتي قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالي.

$$FRF = b_0 + b_1 EU + b_2 Size + b_3 ROA + b_4 COM + b_5 OCF + b_6 Growth + b_7 Big4 + b_8 Opinion + E \quad (1)$$

وفي ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (١)، وجد أن كا٢ = (X²) = ١٥٢.٣٨١، وذلك بمستوى معنوية ( $P-value < 0.000$ )، وهذا يعني أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية (معنوي)، وأن واحداً على الألف من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير ١٧.٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استناداً إلى معامل ( $R^2$  Nagelkerke)، في حين أن باقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما يتضح من الجدول رقم (٦)، أن معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابي ومعنى حي ث كانت ( $B = ٠.٢٩$ ،  $P = ٠.٠٤$ )، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي قد أثر إيجابياً ومعنى على زيادة احتمالات قيام الشركات بالغش في التقارير المالية، وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الأول للبحث. ويتحقق ذلك مع نتائج بعض الدراسات والتي جاءت نتائجها إجمالاً بما يشير إلى أن الشركات التي تعمل في ظروف

اقتصادية غير مواتية غالباً ما تخرط في ممارسات احتيالية ( Afzali et al., 2021; Ho et al., 2021; Wang et al., 2023) ويرتبط ذلك بانخفاض جودة التقارير المالية، ففي مثل هذه الظروف تميل الشركات للتلاعب في الأرباح صعوداً في محاولة لتقديم إشارات إيجابية للمستثمرين (Kurniawan et al., 2024).

ويعتقد الباحث بأن النتيجة السابقة تتفق مع فرضية الرقابة النشطة والتي سبق وأن أشار إليها الباحث، حيث يظهر التأثير السلبي لعدم التأكيد الاقتصادي في البيئات الاقتصادية التي تتصرف بضعف الآليات الرقابية وتحديداً آليات حماية المستثمرين. إذ أنه في مثل هذه الظروف -عدم التأكيد الاقتصادي مصحوباً بضعف آليات الرقابة- تتعاظم الفرص المهيأة لارتكاب الغش من ناحية، هذا بالإضافة إلى صعوبة اكتشافه نتيجة للغموض المصاحب لبيئة الأعمال في فترات عدم التأكيد الاقتصادي من ناحية أخرى. بالإضافة إلى كثرة دوافع/ منافع ارتكاب الغش والتي يتمثل أهمها في تحقيق الأهداف المالية للشركة، والتأثير على أسعار الأسهم، وتجنب القيود التمويلية وتحقيق منافع شخصية للإدارة، وخاصة عندما تفشل في تحقيق مستويات الأداء المستهدفة من خلال الأنشطة والعمليات العادلة. وأخيراً يبرر المديرون هذا سلوك - الغش- باعتباره وسيلة فعالة للتحوط ضد المخاطر الخارجية.

بالإضافة إلى ما سبق، وبخصوص المحددات الأخرى لاحتمالات وجود الغش بالتقارير المالية. فيما يتعلق بالخصائص التشغيلية للشركة، وفي ضوء النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) فقد أوضح أن الشركات الأكبر حجماً، والتي لديها نسبة أكبر من التدفقات النقدية التشغيلية يقل بها احتمالات ارتكاب الغش وذلك حيث ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة سلبية، وقد قدرت معاملات الانحدار بقيمة ( $B = -0.202$ ،  $P = 0.000$ )، ( $B = -3.772$ ،  $P = 0.000$ ) لكل منها على التوالي. كما يتضح أيضاً أن الشركات التي حققت أداء مالي أعلى وتتصف بتعقد أعمالها وكذلك لديها معدلات نمو أعلى فقد كانت أكثر احتمالاً لارتكاب الغش بالتقارير المالية حيث ظهرت العلاقة بينهم كعلاقة إيجابية، وقد قدرت معاملات الانحدار بقيمة ( $B = +4.093$ ،  $P = 0.000$ )، ( $B = +0.227$ ،  $P = 0.000$ ) لكل منها

**أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب.....**  
**محمود موسى عبد العال متولى العيسوى**

على التوالي. وأخيراً وفيما يتعلق بالمنتج النهائي لعملية المراجعة، فقد اشارت النتائج إلى أن الشركات الأكثر احتمالاً لارتكاب الغش بالتقارير المالية لديها احتمالات أكبر للحصول على تقرير مراجعة برأي معدل حيث ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة إيجابية معنوية وقدر معامل الانحدار بينهما بقيمة ( $B = +0.344$  ،  $P = 0.023$ )، وتعد هذه النتيجة منطقية فهى تعكس جانب هام بشأن جودة عملية المراجعة، وبما يتفق مع ما توصل إليه Lee and Jeong (٢٠٢٤) بأن مراقبى الحسابات يقومون بزيادة جودة المراجعة فى فترات عدم التأكيد الاقتصادي.

**جدول رقم (٦): نتائج اختبار الفرض الأول (نموذج الانحدار ١)**

**أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية**

Exp (B) حدود الثقة	Sig معنوية المعاملات	احصائية Wald	S.E خطأ المعياري	(B) معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
١.١٠٩	٠.٠٣٩	٤.٧٧٢	٠.٠٤٨	**٠.١٠٤	(EU) عدم التأكيد الاقتصادي
٠.٨١٧	٠.٠٠٠	١٣.٥٨٥	٠.٠٥٥	***٠.٢٠٢	(Size) حجم الشركة
٥٩.٨٩٧	٠.٠٠٠	٣١.٧٤٢	٠.٧٢٦	***٤.٠٩٣	(ROA) الأداء المالي
١.٢٥٥	٠.٠٠٠	16.629	٠.٠٥٦	***٠.٢٢٧	(COM) تعدد الأعمال
٠.٠٢٣	٠.٠٠٠	32.349	٠.١٦٣	***٣.٧٧٢	- (OCF) التدفقات النقدية التشغيلية
٢.٤٠٤	٠.٠٠٠	41.853	٠.١٣٦	***٠.٨٧٧	(Growth) معدل النمو
٠.٨٤٧	٠.٢٩٠	1.118	٠.١٥٧	٠.١٦٦	- (Big 4) حجم منشأة المراجعة
١.٤١٠	٠.٠٢٣	5.140	٠.١٥٢	**٠.٣٤٤	(Opinion) نوع الرأى المهني
٠.٤٠٩	٠.٢٠٦	1.599	٠.٧٠٧	٠.٨٩٣	Constant
		١٠٦٠			عدد المشاهدات (N)
		١٥٢.٣٨١			( $\chi^2$ ) Chi-square
		١٣١٢			Log likelihood
		٠.٠٠٠			P-Value
		%١٣.٤			( $R^2$ ) Cox & Snell
		%١٧.٩			( $R^2$ ) Nagelkerke

\*\*\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%)

\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%)

\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

## **٤- الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H2)**

يختبر الفرض الثاني للبحث الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات في الحد من أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٢)، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٢)، والذي قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالي.

$$FRF = b_0 + b_1 EU + b_2 AE + b_3 (EU*AE) + b_4 Size + b_5 ROA + b_6 COM + b_7 OCF + b_8 Growth + b_9 Big4 + b_{10} Opinion + E \quad (2)$$

وفي ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٢)، وجد أن كا٢ ( $\chi^2$ ) = 156.588، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعني أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوي)، وأن واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 18.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استناداً إلى معامل ( $R^2$ ) Nagelkerke، في حين أن باقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (٢) يلاحظ زيادة محدودة في القوة التفسيرية للنموذج نتيجةً أدخال المتغير المعدل الخاص بخبرة مراقب الحسابات، بالإضافة إلى زيادة قيمة معامل الانحدار الذي تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية)، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعلي (EU\*AE) على احتمال الغش بالتقارير المالية سلبي ولكن غير معنوي. ويشير ذلك مبدئياً إلى احتمال وجود أثر معدل لخبرة مراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين تبعاً لمستوى خبرة مراقبى الحسابات (ذو خبرة - أقل

خبرة). وأسفر تطبيق نموذج الانحدار في ظل العينة الفرعية لمراقبى الحسابات الأقل خبرة عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابياً ومحفوظ حيث كانت  $B = 0.211 + 0.29 P$ . في حين أسفر تطبيق نموذج الانحدار للعينة الفرعية لمراقبى الحسابات ذوى الخبرة عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابى ولكنه غير معنوى حيث كانت  $B = 0.227 + 0.67 P$ ، وبما يشير إجمالاً إلى انتقاء الأثر الإيجابى المعنوى لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية في حالات المراجعة التي يتم مراجعتها بواسطة مراقبى الحسابات الأكثر خبرة مقارنة بمراقبى الحسابات الأقل خبرة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الثاني للبحث.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما أكدته دراسات عدة جاءت نتائجها لتأكيد أهمية دور خبرة مراقب الحسابات في تحسين جودة المراجعة (e.g. Chen et al., 2018; Tong et al., 2022; Cameran et al., 2022 Wahidahwati, 2022 Asyik, 2022 and Abu Alal, 2021). وتأتى نتائج الدراسة الحالية بما يتفق مع نتائج عدد محدود من الدراسات اشارت إلى أهمية خبرة مراقب الحسابات في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي Dekeser et al., 2024; Awadallah and Elsaid, 2020). ويعتقد الباحث بأن مراقبى الحسابات الأكثر خبرة يمتلكون من المعرف والخبرات ما يمكنهم من تعديل استراتيجيات المراجعة في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى أهمية دور الخبرة في دعم ممارسات الشك المهني، وتعزيز قدراتهم على تقديم تفسيرات أفضل بشأن احتمالات وأماكن وجود الغش في الظروف الاقتصادية غير المستقرة وذلك مقارنة بغيرهم من مراقبى الحسابات الأقل خبرة.

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الثاني (نموذج الانحدار ٢)  
الدور المعدل لخبرة مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال وجود الغش  
بالتقارير المالية

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل لمحاسب المعرفى لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

أقل خبرة		ذو خبرة		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ٢)		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ١)		المتغيرات المستقلة
Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	
*** .٠٠٢٩	٠.٢١١	٠.٢٢٧	٠.٠٦٧	*** .٠٠٢٧	٠.٢٠٢	*** .٠٠٢٩	٠.١٠٤	(EU) عدم التأكيد الاقتصادي
—	—	—	—	٠.٥٧١	٠.٠٨٦	—	—	(AE) خبرة مراقب الحسابات
—	—	—	—	٠.١٩٢	٠.١٣٩-	—	—	(EU*AE) عدم التأكيد × الخبرة
** .٠٠١٢	٠.٣٢٢-	*** .٠٠٠٤	٠.١٧٨-	*** .٠٠٠٠	٠.٢٠١-	*** .٠٠٠٠	٠.٢٠٢-	(Size) حجم الشركة
*** .٠٠٠٣	٤.٦٤٢	*** .٠٠٠٠	٤.٠٠٦	*** .٠٠٠٠	٤.١٦٨	*** .٠٠٠٠	٤.٠٩٣	(ROA) الأداء المالي
*** .٠٠٠٧	٠.٣٣٨	*** .٠٠٠١	٠.٢١١	*** .٠٠٠٠	٠.٢٢٨	*** .٠٠٠٠	٠.٢٩٧	(COM) تقدّم الأعمال
*** .٠٠٠٠	٤.٧٧٧-	*** .٠٠٠٠	٣.٦٠٠-	*** .٠٠٠٠	٣.٨٩٢-	*** .٠٠٠٠	٣.٧٧٢-	التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)
*** .٠٠٠٠	١.٢٦٠	*** .٠٠٠٠	٠.٧٩٣	*** .٠٠٠٠	٠.٨٧٧	*** .٠٠٠٠	٠.٨٧٧	(Growth) النمو
٠.٩٤٩	٠.٠١٩	٠.٣٢٢	٠.١٩٤-	٠.٣٦٤	٠.١٤٦-	٠.٢٩٠	٠.١٦٦-	حجم منشأة المراجعة (Big 4)
*** .٠٠٠٤	٠.٩٧٩	٠.٢٢٩	٠.٢٠٧	** .٠٠١٩	٠.٣٥٨	** .٠٠٢٣	٠.٣٤٤	نوع الرأي المهني (Opinion)
٠.٥٣٠	١.٠٢٨-	٠.٢٢٠	٠.٩٦٩-	٠.١٦٠	١.٠٠٤-	٠.٢٠٦	٠.٨٩٣-	Constant
٢٩٠		٧٦٨		١٠٥٨		١٠٦٠		عدد المشاهدات (N)
٦٢.٧٣٤		٩٩.٧٧٠		١٥٦.٥٨٨		١٥٢.٣٨١		(٢٩) Chi-square
٣٣٦		٩٦٢		١٣٠٤		١٣١٢		Log likelihood
٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		P-Value
%١٩.٥		%١٢.٢		%١٣.٨		%١٣.٤		(R²) Nagelkerke
%٢٦		%١٦.٣		%١٨.٤		%١٧.٩		(٢٩) Chi-square

\*\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١%)  
\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (٥%)  
\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

### ٤-٣ الدور المعدل لتدوير محاسب المعرفى للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال وجود الغش بالتقارير المالية (H3)

يختبر الفرض الثالث للبحث الدور المعدل لتدوير محاسب المعرفى للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية. حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٣)، ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٣)، والذي قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالي.

$$FRF = b_0 + b_1 EU + b_2 AR + b_3 (EU*AR) + b_4 Size + b_5 ROA + b_6 COM + b_7 OCF + b_8 Growth + b_9 Big4 + b_{10} Opinion + E \quad (3)$$

وفي ضوء ما أسفه عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٣)، وجد أن  $\text{Ka}^2 = 155.435$ ، وذلك بمستوى معنوية ( $P\text{-value} < 0.000$ )، وهذا يعني أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية (معنوي)، وأن واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنماذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير ١٨.٢% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استناداً إلى معامل ( $R^2$ ) Nagelkerke، في حين أن باقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (٣) يلاحظ زيادة محدودة في القوة التفسيرية للنموذج نتيجةً لأدخال المتغير المعدل الخاص بتدوير مراقب الحسابات (AR)، بالإضافة إلى زيادة قيمة معامل الانحدار التي تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية)، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعلى ( $\text{EU}^*\text{AR}$ ) على احتمال الغش بالتقارير المالية سلبي ولكن غير معنوى. ويشير ذلك مبدئياً إلى احتمال وجود أثر معدل لتدوير مراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما: (تدوير مراقب الحسابات - عدم تدوير مراقب الحسابات). وأسفه تطبيق نموذج الانحدار في ظل العينة الفرعية التي تعبّر عن عدم تدوير مراقب الحسابات عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابياً ومعنوى حيث كانت ( $B = +0.114$ ،  $P = 0.024$ ). في حين أسفه تطبيق نموذج الانحدار للعينة الفرعية التي تعبّر عن تدوير مراقب الحسابات عن تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU) إيجابي ولكنه غير معنوى حيث كانت ( $B = +0.028$ ،  $P = 0.868$ )، وبما يشير إجمالاً إلى انقاء الأثر الإيجابي المعنوى لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية في حالات المراجعة التي شهدت تدوير مراقب الحسابات. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الثالث للبحث.

وتفق النتيجة السابقة مع الاتجاه الذي يعارض زيادة فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، حيث تتطوّر طول فترة الارتباط (عدم تدوير مراقب الحسابات) على تأثيرات سلبية على جودة المراجعة، حيث تتضاءل بمدّور الوقت موضوعية مراقبى الحسابات بداعي الألفة مع السياسات والبدائل المحاسبية التي يستخدمها عميل المراجعة، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الابتكار بشأن عملية تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة (e.g. Ball et al., 2015; Payne and Williamson, 2021; Aly et al., 2023). كما يتفق ذلك مع دراسة Singer and Zhang (2018) والتي أظهرت نتائجها بأن التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات ساهم في اكتشاف حالات الغش التي ارتكبها العلماء السابقون بشكل أسرع من تلك التي ارتكبها الشركات المماثلة والتي احتفظت بمراقبى الحسابات فترة أطول.

ويمكن للباحث تفسير النتيجة السابقة بأن أهمية تدوير مراقب الحسابات تتبع من أهمية نزعة الشك المهني، والتي تشكّل البعد الأهم في تحسين جودة المراجعة، ودعم قدرة مراقبى الحسابات على كشف الغش بالتقارير المالية. وأن ممارسات الشك المهني من قبل أعضاء فريق المراجعة تظهر بوضوح في الفترة الأولى لعملية المراجعة، حيث تظهر أهمية ومنفعة النظرة الجديدة من قبل مراقب الحسابات الجديد. ويؤكد ذلك أن الإصدارات المهنية ذات الصلة، وتحديداً معيار المراجعة الدولي (IAS No. 510) "ارتباطات المراجعة لأول مرة"، تتطلب من مراقب الحسابات تنفيذ إجراءات مراجعة خاصة للحصول على أدلة بشأن مدى ملائمة السياسات المطبقة في الفترة السابقة وما إذا كانت تنسق مع القوائم المالية المعدة عن الفترة الحالية.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

**جدول رقم (٨): نتائج اختبار الفرض الثالث (نموذج الانحدار<sup>٣</sup>)**  
**الدور المعدل لتدوير مراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال وجود الغش**  
**بتقارير المالية**

عدم تدوير مراقب الحسابات		تدوير مراقب الحسابات		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار <sup>٣</sup> )		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار <sup>١</sup> )		المتغيرات المستقلة
Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	
** <sup>***</sup> .٠٢٤	.١١٤	.٠٨٦٨	.٠٠٢٨	** <sup>***</sup> .٠٢١	.٠١٧	** <sup>***</sup> .٠٢٩	.٠١٤	(EU) عدم التأكيد الاقتصادي
—	—	—	—	—	.٠٨٣٢	—	—	(AR) تدوير مراقب الحسابات
—	—	—	—	—	.٠٤٥٠	—	—	(EU*AR) عدم التأكيد × التدوير
*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٢١٦	.٠٨٣٣	.٠٠٣١	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠١٩٩	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٢٠٢	(Size) حجم الشركة
*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٤.٣٥٨	.٠٢١٤	.٣.٤١١	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٤.١٤٥	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٤.٠٩٣	(ROA) الأداء المالي
*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٢٤٤	.٥٣٧	.٠٠٩٥	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٢٣٠	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٢٢٧	(COM) تقدّم الأعمال
*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٣.٧٦٤	** <sup>***</sup> .٠١٩	٤.٣١٤	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٣.٨٥٤	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	٣.٧٧٢	(OCF) انتدابات النقدية التشغيلية
*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٤٠	** <sup>***</sup> .٠١٧	.٠٨١٠	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٨٨٦	*** <sup>***</sup> .٠٠٠	.٠٨٧٧	(Growth) النمو
.٠٤٧٢	.١١٨	.٠١٠٧	.١.٢٨٧	.٠٧٩٨	.٠١٦٥	.٠٢٩٠	.٠١٦٦	(Big 4) حجم منشأة المراجعة
* <sup>*</sup> .٠٩٣	٠.٢٩٣	.٠١١٢	.٠٥٢٧	** <sup>***</sup> .٠٢١	.٠٣٥١	** <sup>***</sup> .٠٢٣	.٠٣٤٤	(Opinion) نوع الرأي المهني
.٠٢٠	.٩٩٧	.٠٤١٨	.١.٥٤٤	.٠١٤٧	١.٠٤٢	.٠٢٠٦	.٠٨٩٣	Constant
٩٢١	١٣٧	١٠٥٨	١٠٦٠					عدد المشاهدات (N)
١٣٨.٣٤١	٢١.٨٩٨	١٥٥.٤٣٥	١٥٢.٣٨١					(χ <sup>٢</sup> ) Chi-square
١١٣٣	١٦٧	١٣٦	١٢١٢					Log likelihood
.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠					P-Value
%٦١٣.٩	%١٤.٨	%١٣.٧	%١٣.٤					(R <sup>٢</sup> ) Nagelkerke
%٦١٨.٦	%١٩.٧	%١٨.٢	%١٧.٩					(χ <sup>٢</sup> ) Chi-square

\*\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١%)  
\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (٥%)  
\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

### ٤-٣ الدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال وجود الغش بتقارير المالية (H4)

يختبر الفرض الرابع للبحث الدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات في الحد من أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات ارتكاب الغش بتقارير المالية، حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٤)،

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٤)، والذي قام الباحث بإعادة صياغتها لتكون على النحو التالي.

$$FRF = b_0 + b_1 EU + b_2 AIS + b_3(EU^*AIS) + b_4 Size + b_5 ROA + b_6 COM + b_7 OCF + b_8 Growth + b_9 Big4 + b_{10} Opinion + E \quad (4)$$

وفي ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٤)، وجد أن كا٢ (X²) = 154.727، وذلك بمستوى معنوية (P-value < 0.000)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 18.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استناداً إلى معامل (R² Nagelkerke) في حين أن باقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وبمقارنة نتائج نموذج الانحدار (١) بنموذج الانحدار (٤) يلاحظ زيادة محدودة في القوة التفسيرية للنموذج نتيجةً لدخل المتغير المعدل الخاص بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات (AIS)، بالإضافة إلى انخفاض قيمة معامل الانحدار التي تعكس العلاقة بين المتغير المستقل (EU) والمتغير التابع (الغش بالتقارير المالية) ولكنها غير معنوية، وكذلك ظهر أثر المتغير التفاعل (EU\*AIS) على الغش بالتقارير المالية إيجابياً ولكن غير معنوى. ويشير ذلك مبدئياً إلى احتمال عدم وجود أثر معدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول.

ومن أجل التحقق من ذلك بصورة أكبر، قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة الرئيسية على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (١) وذلك بعد تقسيم العينة الإجمالية للدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما: (التخصص الصناعي لمراقب الحسابات - عدم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات). وأسفر تطبيق نموذج الانحدار في العينتين الفرعيتين عن عدم وجود أي اختلاف بشأن أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات الغش بالتقارير المالية بكلتا العينتين، فقد ظهرت العلاقة بينهما إيجابية وغير معنوية

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

في العينتين الفرعيتين، حيث كانت ( $B = 0.330$ ،  $P = 0.081$ ) و( $B = 0.080$ ،  $P = 0.181$ ) وذلك في عينتي التخصص الصناعي وعدم التخصص الصناعي على التوالي. وبما يشير إجمالاً إلى الأثر الإيجابي المعنوي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية لم يتاثر بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وبالتالي يمكن للباحث عدم قبول الفرض الرابع للبحث.

وتختلف النتيجة السابقة مع نتائج اتجاه كبير من الدراسات أكد على أن التخصص الصناعي أحد محددات جودة المراجعة (e.g. Hsu and Liao, 2023; Hung et al., 2024; Dekeyser et al., 2024)، وكذلك تختلف عن نتائج مجموعة أخرى من الدراسات أكدت على أهمية التخصص الصناعي في الحد من الغش بالتقارير المالية (e.g. Carcello and Nagy, 2004; Havasi and Darabi, 2016; Khaksar et al., 2022). وفي الوقت نفسه تتفق نتائج اختبار الفرض الرابع مع نتائج بعض الدراسات والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين التخصص الصناعي لشريك المراجعة من ناحية وبين جودة المراجعة من ناحية أخرى (Martani et al., 2021; Rochmatilah et al., 2021). بالإضافة لذلك تتفق نتيجة اختبار الفرض الرابع مع نتيجة هامة أشارت إليها دراسة Cassell et al. (٢٠١٩) والتي توصلت إلى أنه خلال فترات الأزمات الاقتصادية يكون للتخصص الصناعي مردود سلبي على جودة المراجعة، وبرر الباحثون ذلك بأنه خلال فترات عدم التأكيد قد يواجه مراقبو الحسابات المتخصصون صناعياً صعوبة في الحفاظ على الموارد الكافية للحد من المخاطر المرتبطة بالصناعة المتضررة من الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

بالإضافة لذلك يعتقد الباحث أيضاً بأن أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كأحد محددات جودة المراجعة، قد يتأثر بالعديد من العوامل الأخرى تتعلق بواقع الممارسة المهنية. إذ تتصف بيئه الممارسة المهنية المصرية بتركز المهنة إلى حد ما، هذا بالإضافة إلى انخفاض عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم انخفاض عدد الشركات التي تنتمى لكل قطاع من القطاعات، وبالتالي فقد يكون من

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

غير الملائم الاعتماد على مدخل الحصة السوقية لقياس التخصص الصناعي لمراقب  
الحسابات.

**جدول رقم (٩): نتيجة اختبار الفرض الرابع (نموذج الانحدار ٤)**  
**الدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات للعلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال  
وجود الغش بالتقارير المالية**

عدم التخصص الصناعي		التخصص الصناعي		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ٤)		العينة الإجمالية (نموذج الانحدار ١)		المتغيرات المستقلة
Sig	B	Sig	B	Sig	B	Sig	B	
.٠١٨١	.٠٠٨٠	.٠٣٣٠	.٠٠٨١	.٠١٤٠	.٠٠٨٨	**.٠٠٢٩	.٠١٠٤	عدم التأكيد الاقتصادي (EU)
—	—	—	—	.٠٩٩٢	.٠٠٠٢	—	—	التخصص الصناعي (AIS)
—	—	—	—	.٠٧٩٩	0.039	—	—	عدم التأكيد للتخصص الصناعي (EU*AIS)
**.٠٠٠١	.٠٢٢٢-	.٠٣٠٥	.٠١١٣-	***.٠٠٠٠	.٠٢٠٢-	***.٠٠٠٠	.٠٢٠٢-	حجم الشركة (Size)
***.٠٠٠٠	٥.٦٤٦	**.٠٠٣٣	٢.٦٥٩	***.٠٠٠٠	٤.١٨٢	***.٠٠٠٠	٤.٠٩٣	الأداء المالي (ROA)
***.٠٠٠٠	.٠٢٣٦	.٠١٢٧	.٠١٠	***.٠٠٠٠	.٠٢٢٨	***.٠٠٠٠	.٠٢٢٧	نقد الأعمال (COM)
***.٠٠٠٠	٣.٩٤٩-	**.٠٠٠١	٣.٨٠٣-	***.٠٠٠٠	٣.٨٦٠	***.٠٠٠٠	٣.٧٧٢-	التنافسات النقدية التشغيلية (OCF)
***.٠٠٠٠	.٠٧٨٨	***.٠٠٠٠	.١٢٦٩	***.٠٠٠٠	.٠٨٨٠	***.٠٠٠٠	.٠٨٧٧	النمو (Growth)
***.٠٣٨	.٠٥٣٤-	.٠٨٣٢	.٠٠٥١	.٠٠٢٧٣	.٠١٨٨-	.٠٢٩٠	.٠١٦٦-	حجم منشأة المراجعة (Big 4)
**.٠٠٠٧	.٠٥١٠	.٠٨٧٠	.٠٠٤٣	**.٠٠٢٠	.٠٣٥٤	**.٠٠٢٣	.٠٣٤٤	نوع الرأي المهني (Opinion)
.٠٣٩٠	.٠٧٦٨-	.٠٢٥١	١.٧٤٩-	.٠١٨٥	.٠٩٤٢-	.٠٢٠٦	.٠٨٩٣-	Constant
٦٩٠	٣٦٨		١٠٥٨		١٠٦٠			عدد المشاهدات (N)
١١٨.٤٥٩	٤٩.٧٤٧		١٥٤.٧٢٧		١٥٢.٣٨١			(χ²) Chi-square
٨٣٥	٤٥٧		١٣٠٦		١٢١٢			Log likelihood
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠			P-Value
%٦١٥.٨	%٦١٤.٦		%٦١٣.٦		%٦١٣.٤			(R²) Nagelkerke
%٦٢١.١	%٦١٦.٩		%٦١٨.٢		%٦١٧.٩			(χ²) Chi-square

\*\* \*\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١%)

\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (٥%)

\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

## ٥- التحليلات الأخرى

تتمثل أهمية التحليلات الأخرى في اختبار مدى صلاحية نموذج البحث المقترن وقدرته على تقديم نتائج يمكن الاعتماد عليها، وذلك في حال أن تحقق الباحث من مستوى دقة نتائج اختبار الفروض، وذلك في ظل تغيير طرق قياس واحد أو أكثر من المتغيرات محل الدراسة وهو ما يتناوله الباحث من خلال تحليل الحساسية. كما

تشتمل التحليلات الأخرى على تحليلًا إضافيًّا يستهدف من خلاله الباحث زيادة المقدرة التفسيرية بشأن العلاقات محل الاختبار، ويمكن من خلاله توجيه انتباه الباحث نحو مجالات بحثية مستقبلية ذات صلة، لم يتطرق لها البحث الحالى بصورة تفصيلية.

#### ١-٥ تحليل الحساسية (التضخم أهم مصادر عدم التأكيد الاقتصادي)

يعد التضخم (Inflation) من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو واحد من أهم محددات عدم التأكيد الاقتصادي التي شهدتها اقتصاديات معظم الدول في الأونة الأخيرة، ولذلك باتت هذه الظاهرة تُشكل أمراً هاماً. وأن كل هذا بدوره دفع الباحثين وصناع السياسات للبحث في أسباب تلك الظاهرة وتبعاتها على المستويين الكلى والجزئي. ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار في اقتصاد دولة ما عبر الزمن. وبذلك يعكس التضخم الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً، والذي يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعة (البنك المركزي المصري).

وعرف البعض التضخم بأنه، حالة من عدم الاستقرار تحدث عندما يزيد مستوى الطلب الاستهلاكي عن إجمالي العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود (Tamimi and Orban, 2020). وبالتالي يمكن القول بأن التضخم يتصف بخصائص اساسيتين، أولهما: أنه مرتبط بحدوث زيادة في أسعار كافة السلع والخدمات، وثانيهما: أن يكون هذا الارتفاع ممتد لفترة زمنية طويلة نسبياً، وليس ارتفاعاً لحظياً قد يكون ناتج عن ظروف العرض والطلب الخاصة بنوع معين من السلع أو الخدمات. ولذلك تعتبر الأدبيات في علم الاقتصاد التضخم بمثابة النتيجة الأهم والأكثر تأثراً بالتغييرات الاقتصادية، حيث تفسر معظم النظريات التقليدية الاقتصادية من خلال تتبع معدلات الارتفاع والهبوط في معدلات التضخم. ويزعم البعض بأن الانخفاض المحتمل في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة

معدلات البطلة والتضخم كلها عوامل تؤثر إيجاباً على الغش بالتقارير المالية (Mustafa and Khan, 2020). وتوصل آخرون إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التضخم والتعقد في التقارير المالية (Khalil and Ali, 2024).

ويخلص الباحث إلى أن التضخم يؤدي إلى تأكل القوة الشرائية للنقد، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم التأكيد بشأن حجم أعمال الشركة، بالإضافة لذلك فإن كثير من الشركات تتأثر مبيعاتها ونشاطها المعتمد نتيجة زيادة معدلات التضخم. وبالتالي فقد يؤدي التضخم إلى المزيد من الدوافع للسلوكيات غير الأخلاقية، مثل الغش بالتقارير المالية، حيث يختار البعض ارتكاب الغش كبديل للتغلب على الضغوط التي يفرضها الوضع الاقتصادي غير المستقر.

وفى ضوء ما سبق سيقوم الباحث باعادة اختبار فروض البحث مع تغير طريقة قياس المتغير المستقل والذى يعبر عن عدم التأكيد الاقتصادي والتى قام الباحث باستخدام مؤشر لقياسه فى ظل التحليل الأساسى للبحث ليحل محله معدل التضخم، إذ تعكس معدلات التضخم المرتفعة حالة أكبر من عدم التأكيد الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تطبيق معادلة الانحدار على النحو الوارد بالمعادلة رقم (٥)، حيث يقاس **معدل التضخم (Inflation)** بدلالة الرقم رقم الفياسي لأسعار المستهلكين (البنك المركزى المصرى)، فى حين تم قياس باقى المتغيرات على النحو السابق ذكره من قبل. بالإضافة لذلك ومن أجل اختبار فروض البحث التى تعكس الدور المعدل لمراقب الحسابات، فقد قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة الإجمالية إلى عينات فرعية وذلك تبعاً لمستويات قياس المتغيرات المعدلة الثلاثة محل الدراسة.

$$FRF = b_0 + b_1 \text{ Inflation} + b_2 \text{ Size} + b_3 \text{ ROA} + b_4 \text{ COM} + b_5 \\ OCF + b_6 \text{ Growth} + b_7 \text{ Opinion} + E \quad (5)$$

وفى ضوء ما أسفر عنه تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة (٥) سواء بالنسبة للعينة الإجمالية أو العينات الفرعية. تظهر النتائج معنوية نماذج الانحدار المستخدمة، وذلك بمستوى معنوية ( $P-value < 0.000$ )، وهذا يعني أن نماذج

الانحدار المستخدمة لها دلالة إحصائية (معنوي)، وأن واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة الموجودة بتلك النماذج له تأثير على المتغير التابع محل الدراسة وهو الغش بالتقارير المالية. كما تشير النتائج الوارد بالعمود رقم (١) والذي يختبر العلاقة بين التضخم كمتغير لعدم التأكيد الاقتصادي واحتمالات الغش بالتقارير المالية (H1) إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير ١٥.٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استناداً إلى معامل ( $R^2$  Nagelkerke)، في حين أن باقي التغيرات ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما يتضح من العمود رقم (١) ضمن الجدول رقم (١٠)، أن معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابي ومعنوي حيث كانت ( $B = +1.518$ ،  $P = 0.025$ )، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي مقاساً بدلالة معدل التضخم قد أثر إيجابياً ومعنوياً على زيادة احتمالات قيام الشركات بالغش في التقارير المالية، وبالتالي تتفق تلك النتيجة مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الأول للبحث في ظل التحليل الأساسي. بالإضافة لذلك فقد قدرت معاملات الانحدار في ظل استخدام التضخم بقيمة أكبر منها في ظل استخدام مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي، وبما يتفق مع ما توصلت إليه نتائج تحليل المكونات الأساسية، وبما يفيد بأن التضخم أحد أهم المؤشرات التي تعكس جانب كبير من عدم التأكيد الاقتصادي.

كما يتضح من العمود رقم (٢) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذي بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعاً لمستوى خبرة مراقبى الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابياً وبمعنى محدودة جداً في ظل عينة مراقبى الحسابات ذوى الخبرة وغير معنوى في ظل العينة الفرعية لمراقبى الحسابات الأقل خبرة، حيث كانت ( $B = +1.398$ ،  $P = 0.096$ )، ( $B = +1.437$ ،  $P = 0.285$ ) في العينتين على التوالي. وبما يشير إلى أن خبرة مراقب الحسابات لم يكن لها تأثير معدل بشأن العلاقة بين التضخم واحتمالات الغش بالتقارير المالية.

كما يتضح من العمود رقم (٣) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذي بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعاً لتدوير مراقب الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابياً ولكن غير معنوي في ظل العينة الفرعية لتدوير مراقب الحسابات، حيث كانت ( $B_1 = 0.310$ )، بينما قدر معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابياً ومحظوظاً في ظل العينة الفرعية لعدم تدوير مراقب الحسابات، حيث كانت ( $B_2 = 0.871$ )، بينما يشير إلى أن تدوير مراقب الحسابات كان له أثر معدل بشأن العلاقة بين التضخم والغش بالتقارير المالية، حيث انتقدت العلاقة الإيجابية المعنوية بينهما في حال تدوير مراقب الحسابات. وتتفق تلك النتيجة مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الثالث للبحث في ظل التحليل الأساسي.

وأخيراً يتضح من العمود رقم (٤) ضمن الجدول رقم (١٠)، والذي بموجبه تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين وذلك تبعاً للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وقد تم تقدير معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابياً ومحظوظاً في ظل العينة الفرعية للتخصص الصناعي، حيث كانت ( $B_1 = 0.154$ )، بينما قدر معامل الانحدار للمتغير المستقل (EU-Inflation) إيجابياً وغير معنوي في ظل العينة الفرعية لعدم التخصص الصناعي، حيث كانت ( $B_2 = 0.074$ )، بينما يشير إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كان له أثر معدل بشأن العلاقة بين التضخم والغش بالتقارير المالية، حيث انتقدت العلاقة الإيجابية المعنوية بينهما في حال عدم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وتختلف تلك النتيجة مع ما سبق وأن توصل إليه الباحث عند اختبار الفرض الرابع للبحث في ظل التحليل الأساسي. وأيضاً تختلف تلك النتيجة مع توقعات الباحث بأن التخصص الصناعي قد يدعم قدرة مراقب الحسابات على الحد من الغش في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي. فقد أسفرت النتائج عن أنه في ظل وجود مراقبى الحسابات من غير المتخصصين صناعياً تظهر العلاقة بين التضخم واحتمالات الغش بالتقارير المالية بصورة أقل، وبمعنى آخر تشير النتائج إلى أن عدم التخصص

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

## الصناعى لمراقب الحسابات يحد من العلاقة الإيجابية بين التضخم والغش بالتقارير المالية.

**جدول رقم (١٠): نتائج اختبار فرضيات البحث في ظل تحليل الحساسية  
أثر معدل التضخم على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية**

(٤) H4		(٣) H3		(٢) H2		(١) H1		المتغيرات المستقلة
عدم التضخم	التضخم	عدم تدوير	تدوير	أقل خبرة	ذو خبرة	B Sig	B Sig	
B Sig	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig	B Sig			
.١٠٧٠ .٢٤٤	.٢٥٤ .٠٧٤	.١٦١ **.٠٣٧	.٠٣١٠ .٠٨٧١	.١٤٧٣ .٠٢٨٥	.١٣٩٨ .٠١٩٦	.١٥١٨ **.٠٢٥		(Inflation)
.٠٢٤٦ ***.٠٠٠	.٠٥٨٠ .٥٧٣	.٠١٧٧ **.٠٠١	.٠١٢٥ .٠٣٧٣	.٠٣٣١ **.٠٠٧	.٠١٣٩ .٠١١١	.٠١٧٣ ***.٠٠٠		(Size)
.٥٧٩٦ ***.٠٠٠	.٢٣١٣ .٠١٢٧	.٤٢٦٨ ***.٠٠٠	.٣٣١٤ **.٠٠١	.٥٠٠٣ **.٠٠١	.٣٩٣٦ .٠٠٠٠	.٤٥٣٠ ***.٠٠٠		(ROA)
.٠١٧١ **.٠٠٢	.٠١٤٢ .٠٢٩	.٠١٧٣ **.٠٠١	.٠١٢٠ .٠٤٤٠	.٠٣٢٩ **.٠٠٩	.٠١٤٠ .٠١١٢	.٠١٥١ **.٠٠١		(COM)
.٤٠٥٩ ***.٠٠٠	.٤٠٨٣ .٠٠٠	.٣٩٦٠ ***.٠٠٠	.٣٥١٩ .٠٠٣٦	.٤٥٨٥ ***.٠٠٠	.٣٨١٩ .٠٠٠٠	.٤٠٦٩ ***.٠٠٠		(OCF)
.٠٥٥٢ ***.٠٠٠	.٠٣٥٥ .٠٦٦١	.٠٤٥٨ ***.٠٠٠	.٠٨٥٨ .٠١١٢	.١٢٩٦ ***.٠٠٠	.٠٣٧٩ .٠٠٠٠	.٠٥٣٢ ***.٠٠٠		(Growth)
.٠٥٨٦ **.٠٠٢	.٠١٢٢ .٠٩٣٠	.٠٢٧٦ **.٠٠٦٤	.٠٧٧٤ .٠٠٤٥	.٠٩٥٥ **.٠٠٦	.٠٢٢٣ .٠١٦١	.٠٤٩١ **.٠٠٢٦		(Opinion)
.٠٠٠٣ .٩٩٧	.٢٢٧٧ .١٣٠	.٠٥٥٨ .٤٣٦	.٠٥٤٠ .٧٥٩	.٠٧٧٢ .٠٦٢١	.٠٥٤٧ .٠٤٥٤	.٠٢٢٣ .٠٧٢٥		Constant
.٧١	.٣٧٢	.٩٤٢	.١٤٠	.٢٩٤	.٧٨٨	.١٠٨٤		عدد المشاهدات (N)
١١٧,٨٣٨	٣٤,٢٥١	١١٩,٨٧٠	٢٢,٤٣٧	٦٤,٧٩٢	٨٧,١٣٤	١٣٧,٩١٠		(٢٩) Chi-square
.٨٦٤	.٤٧٩	.١١٨٢	.١٧١	.٣٤٠	.١٠٠٣	.١٣٦١		Log likelihood
.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠٢	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠		P-Value
%١٥.٣	%٦٨.٨	%١١.٩	%١٤.٨	%٦٩.٨	%١٠.٥	%١١.٩		(R²) Nagelkerke
%٢٠.٤	%١١.٨	%١٦	%١٩.٨	%٢٦.٥	%١٤	%١٥.٩		(٢٩) Chi-square

\*\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١%)  
\*\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (٥%)  
\* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (١٠%)

ويظهر الجدول رقم (١١) ملخصاً لنتائج اختبار فرضيات البحث في ظل التحليلين الأساسي والحساسية، حيث اعتمد الباحث في التحليل الأساسي على مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي والمقدر في ظل ستة متغيرات باستخدام تحليل المكونات

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

الأساسية وعلى النحو السابق عرضه من قبل. في حين اعتمد الباحث على معدل التضخم كمقياس بديل لعدم التأكيد الاقتصادي وذلك في ظل تحليل الحساسية.

#### جدول رقم (١١): ملخص نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليلين الأساسي والحساسية

تحليل الحساسية التضخم	التحليل الأساسي مؤشر عدم التأكيد الاقتصادي	الفرض
قبول	قبول	H1: يوثر عدم التأكيد الاقتصادي (التضخم) إيجاباً على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.
عدم قبول	قبول	H2: تحد خبرة مراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.
قبول	قبول	H3: يحد تدوير مراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.
عدم قبول	عدم قبول	H4: يحد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من التأثير الإيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي (التضخم) على احتمالات ارتكاب الغش بالتقارير المالية.

#### ٢- التحليل الإضافي (أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة)

أسفرت نتائج اختبار فروض البحث عن زيادة احتمالات الغش بالتقارير المالية في ظل ظروف اقتصادية تتصرف بعدم التأكيد. وبالتالي فهناك مخاوف بشأن زيادة مخاطر المراجعة أثناء فترات عدم التأكيد الاقتصادي. وبيؤكد ذلك الإرشادات الصادرة عن مجلس الرقابة على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة (PCAOB) والتي أكدت على ضرورة أن يأخذ مراقبى الحسابات فى الاعتبار خلال مرحلة التخطيط للمراجعة مدى تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على التقارير المالية لعميل المراجعة. وفي الوقت نفسه أكدت كثير من الدراسات السابقة على أن استجابة مراقبى الحسابات للزيادة المحتملة في مخاطر المراجعة تكون من خلال زيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة (e.g. Abernathy et al., 2021; Khan et al., 2023).

وعلى الرغم من أن **الجهد المبذول في عملية المراجعة** يبدو مفهوماً بسيطاً؛ لأنّه يرتبط بحجم الموارد المستخدمة في تخطيط وتنفيذ أعمالها؛ إلا أنه يصعب قياسه وتحديده بدقة، وذلك نظراً لصعوبة ملاحظة وقياس الموارد المستخدمة في تخطيط

وتنفيذ أعمال المراجعة. ولذلك اعتمدت البحوث المحاسبية على العديد من المقاييس والتي يمكن الاسترشاد بأى منها كمقاييس بديلة تعكس الجهد المبذول في عملية المراجعة، ومنها **أتعاب المراجعة (Audit Fee)**، حيث يقوم مراقبو الحسابات بالاتفاق على أتعاب المراجعة في ضوء الجهد المتوقع أن يبذله فريق العمل في تنفيذ عملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك يرتبط الجهد المبذول في عملية المراجعة بقدرة مراقبى الحسابات على الانتهاء من عملية المراجعة في الوقت المناسب، ولذلك استند البعض إلى فترة تأخر تقرير المراجعة **(Audit Report Lag)** كأحد المقاييس الهامة للجهد المبذول. وفي ضوء ذلك يحاول الباحث في هذه الفرعية الإجابة على اثنين من التساؤلات البحثية، بهدف تقديم أدلة إضافية بشأن أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة. وهمما على النحو التالي:

- ١- هل يؤثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة مقاساً بتأخر تقرير المراجعة؟
- ٢- هل يؤثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة مقاساً بأتعب المراجعة؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلين السابقين قام الباحث بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد، وذلك من أجل اختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي (EU) كمتغير مستقل على الجهد المبذول في عملية المراجعة كمتغير تابع، والذي يقاس بدلاًلة كلٍ من: (١) تأخر تقرير المراجعة (ARL)، (٢) أتعاب المراجعة (AF)، وذلك على النحو الوارد بمعادلة الانحدار التالية:

$$ARL, AF = b_0 + b_1 EU + b_2 Size + b_3 ROA + b_4 COM + b_5 OCF + b_6 Growth + b_7 Opinion + E \quad (6)$$

وقد قام الباحث بقياس (١) تأخر تقرير المراجعة بدلاًلة اللوغارتم الطبيعي للفترة ما بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ صدور تقرير المراجعة السنوي، و(٢) **أتعاب المراجعة (AF)**، وتقاس أيضاً بدلاًلة اللوغارتم الطبيعي لأتعاب

المراجعة والتي أمكن للباحث الحصول عليها من محاضر اجتماعات الجمعيات  
العوممية العادية، وذلك قياساً على (Chen et al., 2019; Truong et al., 2020; Gontara and Khelif, 2021). في حين تم قياس باقي المتغيرات على النحو  
السابق عرضه من قبل.

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج تطبيق نموذج الانحدار كما يظهر بالمعادلة  
 $(٦) = P-value > 0.000)$ . وتبين النتائج معنوية نموذج الانحدار، وذلك بمستوى معنوية (P-value <  
0.000)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار المستخدمين لهما دلالة إحصائية  
(معنوية)، وقد بلغت المقدرة التفسيرية لكل منها ١١.٢٪ و ٤٥٪ وذلك في ظل  
قياس الجهد المبذول من خلال تأخير تقرير المراجعة وأتعاب المراجعة على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن تأثير عدم التأكيد الاقتصادي على تأخير  
تقرير المراجعة (ARL) إيجابي ومعنوي حيث قدر معامل الانحدار ( $+0.61 = B$ )، وأن ذلك يشير إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي يتطلب مزيد من الجهد  
من قبل مراقب الحسابات، وأن أحد التبعات السلبية للظروف الاقتصادية غير المؤكدة  
تتمثل في زيادة فترة التأخير في إصدار تقرير المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما  
توصل إليه Yun and Chun (٢٠٢١) وقد أشارت نتائج دراستهما إلى أن عدم  
التأكيد الاقتصادي والتغيرات السياسية ساهمت وبصورة كبيرة في زيادة عدد ساعات  
العمل المبذولة في المراجعة. كما أشارت دراسة Lee and Jeong (٢٠٢٤) إلى أن  
خلال الفترات التي يزيد فيها عدم التأكيد الاقتصادي تزداد جودة المراجعة وذلك من  
خلال زيادة عدد ساعات المراجعة واعادة اصدار القوائم المالية والحد من  
الاستحقاقات الاختيارية. ويعتقد الباحث بأن العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد  
الاقتصادي وتأخير تقرير المراجعة، تتفق مع ما سبق وأن أشار إليه الباحث بأن  
الظروف الاقتصادية غير المستقرة تتعكس في تقييم مراقب الحسابات لمخاطر عملية  
المراجعة عنده مستوى مرتفع، وأن الحد من هذه المخاطر يستلزم بذل مزيد من  
الجهد من قبل مراقب الحسابات.

كما يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن تأثير عدم التأكيد الاقتصادي على أتعاب المراجعة (AF) سلبي ومحظوظ حيث قدر معامل الانحدار (-B = ٠.٠٨٠ P = ٠.٠١٤). وتخالف هذه النتيجة مع توقعات الباحث من ناحية ومع نتائج بعض الدراسات التي أكدت على أن مخاطر عملية المراجعة ترتبط بزيادة الأتعاب من ناحية أخرى (Kim, 2021; Abernathy et al., 2021). ولكنها تتفق مع نتائج أخرى، فقد اشار البعض إلى أن عدم التأكيد الاقتصادي يرتبط سلباً باتعب المراجعة وأن تخفيض الأتعاب خلال فترات عدم التأكيد المرتفع يكون أكثر وضوحاً للشركات التي تقوم بتعيين الشركات الأربع الكبرى والمرجعين المتخصصين وللشركات ذات الحالة المالية الأفضل (Chen et al., 2019). وأنه خلال الفترات التي شهدت حدوث أزمات مالية وبالرغم من انخفاض أتعاب المراجعة إلا أن جودة المراجعة لم تتأثر جراء هذا الانخفاض (Chen et al., 2018). وأنه خلال فترات عدم التأكيد، تفصح الشركات التي تواجه مخاطر عالية للتلاعب في الأرباح عن معلومات مالية تتصرف بالجودة، ولكنها تدفع أتعاب أقل (Lee and Jeong, 2024). وتتوافق نتائج ما سبق مع المفاهيم التي تزعم بأن عدم التأكيد على مستوى السوق يمنح الشركات ميزة أكبر على مراقبى الحسابات أثناء عملية التفاوض على الأتعاب، وأن تأثير عدم التأكيد الاقتصادي على أتعاب المراجعة قد يختلف باختلاف سمات مراقب الحسابات وخصائص عملاء المراجعة.

### جدول رقم (١٢): التحليل الاصافي أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة

أتعاب المراجعة (AF)			تأخر تقرير المراجعة (ARL)			المتغير التابع المتغيرات المستقلة
Sig معنى المعاملات	اصحانية (t)	(B) معاملات الانحدار	Sig معنى المعاملات	اصحانية (t)	(B) معاملات الانحدار	
***٠.٠١٤	٢.٤٥٤	٠.٠٨٠	**٠.٠٣٨	٢.٠٨٢	٠.٠٦١	عدم التأكيد الاقتصادي (EU)
***٠.٠٠٠	٩.١٥٨	٠.٥٤٢	*٠.٠٨٥	١.٧٧١	٠.٠٨٢	حجم الشركة (Size)
٠.٣٧٦	٠.٨٨٦	٠.٠٣٣	****٠.٠٠٠	٧.٤٢٧-	٠.٧٤٧-	الأداء المالي (ROA)
***٠.٠٠٢	٣.١٦٤	٠.١٧٦	٠.٤٧٤	٠.٧١٦	٠.٠٣٣	نقد الأعمال (COM)
٠.٣٧٠	٠.٨٩٧	٠.٠٣٢	***٠.٠٤٨	١.٩٧٩-	٠.٠٦٤-	التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)
٠.١٤٤	١.٤٦٣	٠.٠٤٨	٠.٤١٩	٠.٨٠٨	٠.٠٢٤	النمو (Growth)
***٠.٠٠١	٣.٤٥٠	٠.١١٣	***٠.٠٠٠	٦.٣٥٨	٠.١٨٦	نوع الرأى المهني (Opinion)

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

		عدد المشاهدات (N)
٦٤٧	١٠٥٥	(F) حسابية
٦٢,٩٣٩	١٨,٨٥٥	P- value
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	معامل التحديد المعدل (R2)
٥٦٤٥	% ١١,٢	احداثية (Durbin-Watson)
١,٦٤٣	١,٦٨٢	*** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من ( ١%).
		** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من ( ٥%).
		* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من ( ١٠%).

## ٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

تعرض البحث الحالى إلى قضية هامة تتصف بالحداثة إلى حد ما، كما أنها تعكس قدر من التكامل بين فروع مختلفة من المعرفة ذات الصلة بمجتمع الأعمال و بما المحاسبة والمراجعة والاقتصاد الكلى. إذ تناول البحث بالدراسة والاختبار التجريبى أثر عدم التأكيد الاقتصادي على احتمالات وجود الغش بالقابير المالية وذلك فى ظل الدور المعدل لبعض المتغيرات الذى ترتبط بالتكوين المعرفى لمراقب الحسابات. وتمثل أهمية البحث كونه يتناول انعكاسات واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التى عانت منها كافة دول العالم فى الأونة الأخيرة، بل والأكثر من ذلك فقد شهدت البيئة المصرية تغيرات اقتصادية جوهرية تمثلت بصورة أساسية فى تحرير سعر الصرف وما صاحبه من زيادة معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة وأن هذه العوامل إجمالاً قد شكلت ظروف اقتصادية بات البحث فى تبعاتها أمر غایة فى الأهمية.

وقد خُلص البحث فى شقه النظري إلى تعدد التأثيرات السلبية لعدم التأكيد الاقتصادي، وخاصة فى الدول الأقل تقدماً والذى تتصف بضعف آليات حماية المستثمرين، وعلى المستوى الجزئى تمثلت التأثيرات السلبية فى زيادة التقليبات فى أداء الشركات، وزيادة المخاطر التمويلية، والفشل فى تحقيق النتائج المالية المرغوبة. وبالتالي باتت الظروف الاقتصادية غير المواتية تحفز الإداره التنفيذية على انتهاج بعض السلوكيات الاحتيالية، وبما يشير إجمالاً إلى أن ظروف عدم التأكيد الاقتصادي أصبحت بيئة مناسبة لارتكاب الغش. إذ يعوق زيادة عدم التأكيد الاقتصادي عملية التنبؤ بالأداء فى الفترات المستقبلية، مما يجعل مثل هذه الظروف بمثابة فرصة مثالية

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

للقيام بالغش. بالإضافة لذلك فإن سوء و عدم استقرار الأداء المالي والتشغيلي للشركة والفشل في تحقيق الأهداف المالية من خلال الأنشطة العادلة في فترات عدم التأكيد الاقتصادي قد يمثل ضغوطاً على إدارات بعض الشركات لانخراط في ممارسات الغش. وأخيراً فإن الظروف الاقتصادية غير المواتية في فترات عدم التأكيد الاقتصادي قد تتخذها الإدارة كمبرر لممارسة الغش، باعتباره وسيلة فعالة للتحوط من المخاطر الخارجية.

وأسفر استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة عن انتقاد أربعة فروض، أولها يعكس الأثر المباشر لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية. بينما الفرض الثاني والثالث والرابع اختبر من خلالهم الباحث الأثر المعدل لثلاث متغيرات ترتبط بالجانب المعرفي لمراقب الحسابات وهم: خبرته وتدويره وشخصه الصناعي، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل اختبار الفرض الأول للبحث. ومن خلال التحليل الفعلى للقارير المالية المنصورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعد استبعاد المؤسسات المالية. تمكّن الباحث من اختيار عدد ١٦٢ شركة بإجمالي ١٣٦٧ مشاهدة شكلت عينة الدراسة وذلك عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣.

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الانحدار اللوجيستي المتعدد المستخدمة، تم قبول الفرض الأول والذي أسفر اختباره عن وجود أثر إيجابي لعدم التأكيد الاقتصادي على احتمال وجود الغش بالتقارير المالية، وهو ما تحقق منه الباحث أيضاً من خلال تحليل الحساسية، حيث لم تختلف النتائج عنها في ظل استخدام معدل التضخم كمتغير لعدم التأكيد الاقتصادي. وبما يؤكد وجود انعكاسات سلبية لظاهرة عدم التأكيد الاقتصادي على المستوى الجزئي.

وفيمما يتعلق بالأثر المعدل للمتغيرات التي تعكس خبرة مراقب الحسابات، وتدويره، وشخصه الصناعي أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن قبول الفرض الثاني للبحث وذلك في ظل التحليل الأساسي فقط، حيث ساهمت خبرة مراقب الحسابات في الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش

بالتقارير المالية. بالإضافة لذلك فقد تم قبول الفرض الثالث للبحث، حيث أدى تدوير مراقب الحسابات إلى الحد من العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش بالتقارير المالية، وبما يؤكد أهمية النظرة الجديدة لمراقب الحسابات ودورها في دعم نزعة الشك المهني في الفترات الأولى لارتباطه بعميل المراجعة. وأكد نتائج تحليل الحساسية ما توصل إليه الباحث بشأن قبول الفرض الثالث.

وأخيراً فقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن عدم قبول الفرض الرابع للبحث، وبما يشير إلى عدم وجود أثر معدل ذو دلالة احصائية للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات بشأن العلاقة بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمال الغش بالتقارير المالية، وقد تأكيد ذلك أيضاً من خلال تحليل الحساسية. وبالتالي فإن الأمر يتطلب مزيد من الدراسة والاختبار في البحث المستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار بدائل قياسها آخرى يمكن من خلالها قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومنها مدخل حصة المحفظة (Portfolio Share Approach).

وإجمالاً يخلص البحث، إلى أنه في سياق مراجعة القوائم المالية أو أداء أي من الخدمات التوكيدية الأخرى؛ بات تقييم الظروف الاقتصادية المحيطة، من قبل مراقب الحسابات وفريق عمله، أمر بالغ الأهمية، ويتبعه الأخذ في الاعتبار ما أسفه عنه تقييم هذه الظروف أثناء تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. بالإضافة لذلك يعتقد الباحث بأهمية الجانب المعرفي لمراقب الحسابات والمستمد من الخبرة الناتجة عن عدد سنوات العمل، وأن هذه الخبرة تشكل جانب هام من محددات تحسين جودة المراجعة. كما يؤكد الباحث على أهمية الاتجاه الذي تتبعه الجهات المهنية والتنظيمية بأهمية تفعيل التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات، وخاصة عندما يكون من المحتمل أن يتاثر استقلال مراقب الحسابات سلباً نتيجة لزيادة طول فترة الارتباط مع عميل المراجعة. وإنما تشير نتائج البحث إلى أهمية الدور الرقابي لمراقب الحسابات، فقد ساهم في الحد من التأثيرات السلبية لعدم التأكيد الاقتصادي، وذلك من خلال تقييد العلاقة الإيجابية بين عدم التأكيد الاقتصادي واحتمالات الغش بالتقارير المالية.

ومن خلال التحليل الإضافي، توصل البحث إلى نتيجة هامة، تقييد بانعكاسات عدم التأكيد الاقتصادي على زيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة مقاساً بتأخر تقرير المراجعة (ARL)، حيث ظهرت العلاقة بينهما إيجابية ومحنة. وبما يدعا نتائج اختبار فروض البحث، والتي بمحاجتها أكد الباحث على أهمية أن يأخذ مراقبى الحسابات في الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وعند تقييم مخاطر عملية المراجعة.

وفي ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، ومن منظور مهنى يوصى الباحث بأهمية وضرورة توجيه انتباه مراقبى الحسابات لأهمية تقييم الظروف الاقتصادية المحيطة، والتي من شأنها التأثير على احتمالات وجود الغش بالتقارير المالية، وأن تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. وذلك في ضوء فرضية أساسية مفادها أن عدم التأكيد الاقتصادي بات يشكل جانب هام من مخاطر عملية المراجعة. وفي السياق ذاته يتعين على المنظمات المهنية أدخال تعديلات على معايير المراجعة ذات الصلة، يمكن من خلالها توفير مجموعة من المؤشرات والإرشادات ذات الصلة ببيئة الاقتصاد الكلى والتي من شأنها أن تساعد مراقبى الحسابات في تقييم مخاطر عملية المراجعة. ومن منظور مهنى أيضاً يوصى الباحث بضرورة قيام منشآت المراجعة بتخصيص مهام الارتباط المختلفة في ضوء مستويات خبرة مراقبى الحسابات المنتسبين إلى المنشآة، وخاصة في فترات عدم التأكيد الاقتصادي. وأخيراً يوصى الباحث بأهمية التأكيد من تفعيل مدخل التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات.

وفي ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، واستكمالاً لما عرضه الباحث من توصيات، ومنظور أكاديمي يوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في نموذج خطر المراجعة، حيث فرضت الظروف الاقتصادية والتي أصبحت متغيرة دوماً ضرورة تضمين هذا النموذج محددات خطر المراجعة من منظور الاقتصاد الكلى. كما يوصى الباحث بمزيد من البحوث المستقبلية والتي من أهمها:

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

- دراسة واختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الجهد المبذول في عملية المراجعة، دراسة تجريبية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة واختبار أثر عدم التأكيد الاقتصادي على قابلية القوائم المالية للمقارنة، في ظل الدور المعدل لخصائص منشأة مراقب الحسابات.
- دراسة واختبار أثر تحرير سعر الصرف على كفاءة وفعالية عملية المراجعة، دراسة تجريبية على المؤسسات المالية المصرية.
- دراسة اختبارية لمحددات نموذج خطر المراجعة في ظل بيئة عدم التأكيد الاقتصادي والتغيرات geopolitcal.
- دراسة واختبار دور المراجعة الداخلية في الحد من الغش بالتقارير المالية في ظل ظروف عدم التأكيد الاقتصادي.

## المراجع المراجع باللغة العربية

- أبو العلا، أسامة مجدى. (٢٠٢١). خبرة مراقب الحسابات وقيده لدى الهيئة العامة للرقابة المالية كمحدين للعلاقة بين ممارسته للعصف الذهني وكفاءته في كشف الغش بالقوائم المالية: دراسة تجريبية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، (٥)، ٣٧٣-٣٠١.
- السيد، محمد فوزي. (٢٠١٧). العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبى*، (٥)، ٢٧١-٢١٤.
- هنا، عماد جورج. (٢٠٢٤). تأثير بيئة البيانات الضخمة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الإجراءات التحليلية في اكتشاف الغش بالقوائم المالية: دراسة تجريبية. *مجلة البحوث المحاسبية*، (١١)، ١٠٦٧-١٠٠٦.
- راشد، محمد إبراهيم. (٢٠٢٠). أثر حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، (٤)، ٦٦-٦١.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

زكي، نهى محمد. (٢٠١٧). أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقواعد المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

شحاته، شحاته السيد. (٢٠١٥). أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية-دراسة تجريبية. *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، ٥٢(٢)، ٢١٤-٢٤٢.

عبد الناصر، محمد جمال. (٢٠٢٤). الدور المعدل لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري: دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٨(٣)، ٥٠١-٥٥٧.

على، عرفات حدى. (٢٠٢٣). أثر التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى على العلاقة بين الترسیخ الإداري للمديرين التنفيذيين والأداء المالى للشركات-دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربية*، ١٢(١)، ٨٣-١٢١.

عمارة، أميرة. (٢٠٢١). تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ٤٢(٤)، ٤١-٦٨.

عمرو، آية محمد. (٢٠٢٢). أثر الأبعاد المالية وغير المالية لمنشأته مراقب الحسابات وعميله على دقة حكمه المهني بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

مصطفى، اسراء مصطفى. (٢٠٢٣). أثر سمعة منشأة مراقب الحسابات على قابلية تقريره المعدل عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للقراءة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

## المراجع باللغة الأجنبية

Abernathy, J. L., Finley, A. R., Rapley, E. T., & Stekelberg, J. (2021). External auditor responses to tax risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 36(3), 489-516.

Afzali, M., Çolak, G., & Fu, M. (2021). Economic uncertainty and corruption: Evidence from public and private firms. *Journal of Financial Stability*, 57, 100936.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Ahmadi, Z., Salehi, M., & Rahmani, M. (2024). The effect of economic complexities and green economy on financial statements fraud. *Journal of Financial Crime*, 31(2), 267-286.
- Ai, X., Lin, C., & Newton, N. J. (2024). The Value of Auditor Verification Amid Economic Uncertainty: International Evidence from Small Businesses. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 43(3), 1-20.
- Alhadi, A., Habib, A., Taylor, G., Hasan, M., & Al-Yahyaee, K. (2021). Financial statement comparability and corporate investment efficiency. *Meditari Accountancy Research*, 29(6), 1283-1313.
- Aly, S. A. S., Diab, A., & Abdelazim, S. I. (2023). Audit quality, firm value and audit fees: does audit tenure matter? Egyptian evidence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, (ahead-of-print).
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2002). **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit, Statement on Auditing Standards No. 99**. New York, NY: AICPA.
- Andrade, D., Viana Jr, D., Ponte, V., & Domingos, S. (2023). Political-economic instability and earnings management in an emerging market: the case of the 2016 Presidential Impeachment in Brazil. *Asian Review of Accounting*, 31(3), 349-366.
- Aobdia, D., Siddiqui, S., & Vinelli, A. (2021). Heterogeneity in expertise in a credence goods setting: Evidence from audit partners. *Review of Accounting Studies*, 26, 693-729.
- Arianpoor, A., & Asali, F. E. (2023). The impact of earnings volatility, environmental uncertainty and COVID-19 pandemic on accounting comparability in an emerging economy. *Asian Review of Accounting*, 31(4), 612-630.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Arthur, N., Tang, Q., & Lin, Z. S. (2015). Corporate accruals quality during the 2008–2010 Global Financial Crisis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 25, 1-15.
- Awadallah, A. A., & Elsaid, H. M. (2020). Investigating the impact of macroeconomic changes on auditors' assessments of audit risk: a field study. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(3), 345-361.
- Ball, F., Tyler, J., & Wells, P. (2015). Is audit quality impacted by auditor relationships?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(2), 166-181.
- Bamber, E. M., & Iyer, V. M. (2007). Auditors' identification with their clients and its effect on auditors' objectivity. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 26(2), 1-24.
- Bandura, A. (1999). Social cognitive theory: An agentic perspective. *Asian journal of social psychology*, 2(1), 21-41.
- Baucus, M. S., & Near, J. P. (1991). Can illegal corporate behavior be predicted? An event history analysis. *Academy of Management Journal*, 34(1), 9-36.
- Beneish, M. D. (1999). The detection of earnings manipulation. *Financial Analysts Journal*, 55(5), 24-36.
- Bermpei, T., Kalyvas, A. N., Neri, L., & Russo, A. (2022). Does economic policy uncertainty matter for financial reporting quality? Evidence from the United States. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 58(2), 795-845.
- Bloom, N. (2014). Fluctuations in uncertainty. *Journal of economic Perspectives*, 28(2), 153-176.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Boyle, D. M., DeZoort, F. T., & Hermanson, D. R. (2015). The effect of alternative fraud model use on auditors' fraud risk judgments. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(6), 578-596.
- Bratten, B., Causholli, M., & Omer, T. C. (2019). Audit firm tenure, bank complexity, and financial reporting quality. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 295-325.
- Brave, S. A., & Butters, R. A. (2011). Monitoring financial stability: A financial conditions index approach. *Economic Perspectives*, 35(1), 22.
- Cameran, M., Campa, D., & Francis, J. R. (2022). The relative importance of auditor characteristics versus client factors in explaining audit quality. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 37(4), 751-776.
- Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. *Managerial Auditing Journal*, 19(5), 651-668.
- Cariolle, J., & Goujon, M. (2015). Measuring macroeconomic instability: A critical survey illustrated with exports series. *Journal of Economic Surveys*, 29(1), 1-26.
- Cassell, C., Hunt, E., Narayananamoorthy, G., & Rowe, S. P. (2019). A hidden risk of auditor industry specialization: evidence from the financial crisis. *Review of Accounting Studies*, 24, 891-926.
- Chen, J., Duh, R. R., Wu, C. T., & Yu, L. H. (2019). Macroeconomic uncertainty and audit pricing. *Accounting Horizons*, 33(2), 75-97.
- Chen, L., Krishnan, G. V., & Yu, W. (2018). The relation between audit fee cuts during the global financial crisis and earnings quality and audit quality. *Advances in Accounting*, 43, 14-31.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Chu, L., Dai, J., & Zhang, P. (2018). Auditor tenure and quality of financial reporting. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4), 528-554.
- Davis, L., Soo, B., & Trompeter, G. (2009). Auditor tenure and the ability to meet or beat earnings forecasts. *Contemporary Accounting Research*, 26(2), 517-548.
- Dekeyser, S., He, X., Xiao, T., & Zuo, L. (2024). Auditor industry range and audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 77(2-3), 101669.
- Dorris, B. (2018). Report to the nations, 2018 Global study on occupational fraud and abuse. New York, *Association of Certified Fraud Examiners*.
- Garcia-Blandon, J., Argilés-Bosch, J. M., & Ravenda, D. (2020). Audit firm tenure and audit quality: A cross-European study. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 31(1), 35-64.
- Ghosh, A., & Moon, D. (2005). Auditor tenure and perceptions of audit quality. *The Accounting Review*, 80(2), 585-612.
- Gontara, H., & Khelif, H. (2021). Tax avoidance and audit report lag in South Africa: the moderating effect of auditor type. *Journal of Financial Crime*, 28(3), 732-740.
- Gul, F. A., Jaggi, B. L., & Krishnan, G. V. (2007). Auditor independence: Evidence on the joint effects of auditor tenure and non-audit fees. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 26(2), 117-142.
- Gulen, H., & Ion, M. (2016). Policy uncertainty and corporate investment. *The Review of Financial Studies*, 29(3), 523-564.
- Havasi, R., & Darabi, R. (2016). The effect of auditor's industry specialization on the quality of financial reporting of the listed companies in Tehran stock exchange. *Asian Social Science*, 12(8), 92-103.

- Hegazy, M. A., & El-Deeb, M. S. (2016). The impact of auditor industry specialization on the retention and growth of audit clients. *مجلة الفكر المحاسبي*, 20(2), 1-36.
- Hou, X., Wang, T., & Ma, C. (2021). Economic policy uncertainty and corporate fraud. *Economic Analysis and Policy*, 71, 97-110.
- Hsu, A. W. H., & Liao, C. H. (2023). Auditor industry specialization and real earnings management. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 60(2), 607-641.
- Hung, W. J., Gong, L., Wang, Y., & Wang, Y. (2024). Exploring the impact of auditor industry specialization on income smoothing. *Humanities and Social Sciences Communications*, 11(1), 1-12.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Auditing Standard, 315: Identification and Assessment of Risks of Material Misstatement.**
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Standard on Auditing, 240: Auditor's Responsibilities Related to Fraud When Auditing Financial Statements.**
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **International Standard on Auditing, 510: Initial Audit Engagements - Opening Balances.**
- Jin, X., Chen, Z., & Yang, X. (2019). Economic policy uncertainty and stock price crash risk. *Accounting & Finance*, 58(5), 1291-1318.
- Johnson, V. E., Khurana, I. K., & Reynolds, J. K. (2002). Audit-firm tenure and the quality of financial reports. *Contemporary Accounting Research*, 19(4), 637-660.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Kamarudin, K. A., Wan Ismail, W. A., & Ariff, A. M. (2022). Auditor tenure, investor protection and accounting quality: international evidence. *Accounting Research Journal*, 35(2), 238-260.
- Karami, G., Karimiyan, T., & Salati, S. (2017). Auditor tenure, auditor industry expertise, and audit report lag: Evidences of Iran. *Interdisciplinary Journal of Management Studies*, 10(3), 641-666.
- Khaksar, J., Salehi, M., & Lari DashtBayaz, M. (2022). The relationship between auditor characteristics and fraud detection. *Journal of Facilities Management*, 20(1), 79-101.
- Khalil, H., & Ali, A. E. N. (2024). The joint effect of the inflation rate and floatation of exchange rate on the accounting reporting complexity of non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, 16(3), 264-288.
- Khan, F., Abdul-Hamid, M. A. B., Fauzi Saidin, S., & Hussain, S. (2023). Organizational complexity and audit report lag in GCC economies: the moderating role of audit quality. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. <https://doi.org/10.1108/JFRA-03-2023-0113>.
- Kim, O. (2021). The impact of economic sanctions on audit pricing. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 17(2), 100257.
- Kitagawa, N. (2021). Macroeconomic uncertainty and management forecast accuracy. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 17(3), 100281.
- Koren, M., & Tenreyro, S. (2007). Volatility and development. *The Quarterly Journal of Economics*, 122(1), 243-287.
- Kurniawan, F., Amanati, H. T., Nugroho, A. L., & Pusparini, N. O. (2024). Effects of policy and economic uncertainty on investment activities and

- corporate financial reporting: a study of developing countries in Asia-Pacific. *Asian Review of Accounting*, 32(3), 373-393.
- Lee, H., & Jeong, S. W. T. (2024). Economic policy uncertainty, audit quality, and earnings manipulation. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 31(2), 269-299.
- Liao, Y. H., Lee, H., & Chen, C. J. (2023). The informational role of audit partner industry specialization. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 60(1), 69-109.
- Martani, D., Rahmah, N. A., Fitriany, F., & Anggraita, V. (2021). Impact of audit tenure and audit rotation on the audit quality: Big 4 vs non big 4. *Cogent Economics Finance*, 9(1), 1901395.
- Mukhlasin, M. (2018). Auditor tenure and auditor industry specialization as a signal to detect fraudulent financial reporting. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5), 1-10.
- Mustafa, S., & Khan, F. (2020). The relationship between accounting fraud and economic fluctuations: A case of project Based organizations in UAE. *Journal of Economics and Public Finance*, 6(1), 87-107.
- Nejad, M., Sarwar Khan, A., & Othman, J. (2024). A panel data analysis of the effect of audit quality on financial statement fraud. *Asian Journal of Accounting Research*, 9(4), 422-445.
- Ning, Z., & Qi, X. (2023). Is economic policy uncertainty an excuse for corporate fraud?. *Economic Research-Ekonomska istraživanja*, 36(2).
- Pástor, L., & Veronesi, P. (2020). Political cycles and stock returns. *Journal of Political Economy*, 128(11), 4011-4045.
- Patterson, E. R., Smith, J. R., & Tiras, S. L. (2019). The effects of auditor tenure on fraud and its detection. *The Accounting Review*, 94(5), 297-318.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Payne, J. L., & Williamson, R. (2021). An examination of the influence of mutual CFO/audit firm tenure on audit quality. *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(4), 106825.
- Petrov, E., & Stocken, P. C. (2022). Auditor specialization and information spillovers. *The Accounting Review*, 97(7), 401-428.
- Rahim, S., Ahmad, H., Widya, A., Wahyuni, N., & Junaidi, J. (2023). Auditors' experience in financial statement fraud detection: the role of professional scepticism and idealism. *Management & Accounting Review (MAR)*, 22(3), 202-222.
- Rahmawati, H. S., & Indrijawati, A. (2020). Auditor Experience, Workload, Personality Type, And Professional Auditor Skepticism Against Auditors' Ability in Detecting Fraud. *Talent Development & Excellence*, 12(2), 1878-1890.
- Ramstetter, E. D. (2011). Recent Downturns and Inward Direct Investment in Asia's Large Economies. *Graduate School of Economics, Kyushu University, Working Paper Series*, 2011, 10.
- Rochmatilah, S., Susanto, B., & Purwantini, A. H. (2021). The Effect of Audit Fee, Auditor Rotation, Auditor Firm Reputation, and Auditor Specialization on Audit Quality. *JIFA (Journal of Islamic Finance and Accounting)*, 4(1), 26-40.
- Rusmin, R. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. *Managerial Auditing Journal*, 25(7), 618-638.
- Shockley, R. A. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. *Accounting Review*, 785-800.
- Singer, Z., & Zhang, J. (2018). Auditor tenure and the timeliness of misstatement discovery. *The Accounting Review*, 93(2), 315-338.

أثر عدم التأكيد الاقتصادي على الغش في التقارير المالية - الدور المعدل للجانب المعرفي لمراقب .....  
محمود موسى عبد العال متولى العيسوى

---

- Srivilas, N., Sanoran, K. L., & Bukkavesa, K. (2021). National culture and saving: How collectivism, uncertainty avoidance, and future orientation play roles. *Global Finance Journal*, 50, 100670.
- Tamimi, O., & Orbán, I. (2020). Hyperinflation and Its Impact on the Financial Results. *Economic Research- Intelektinė ekonomika*. ISSN 1822-8011.
- Tong, L., Wu, B., & Zhang, M. (2022). Do auditors' early-life socioeconomic opportunities improve audit quality? Evidence from China. *The British Accounting Review*, 54(2), 101040.
- Trombetta, M., & Imperatore, C. (2014). The dynamic of financial crises and its non-monotonic effects on earnings quality. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33(3), 205-232.
- Truong, C., Garg, M., & Adrian, C. (2020). Climate risk and the price of audit services: The case of drought. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 39(4), 167-199.
- Tugas, F. C. (2012). Exploring a new element of fraud: A study on selected financial accounting fraud cases in the world. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(6), 112-121.
- Viana Jr, D. B. C., Lourenço, I., Black, E. L., & Martins, O. S. (2023). Macroeconomic instability, institutions, and earnings management: An analysis in developed and emerging market countries. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 51, 100544.
- Vousinas, G. L. (2019). Advancing theory of fraud: the SCORE model. *Journal of Financial Crime*, 26(1), 372-381.
- Wagdi, O., Daher, S., & El-Itaeb, Y. (2025). The Impact of Economic Policy Uncertainty on Stock Price Crash Risk with Information Asymmetry as a

- Moderating Variable: Evidence from Egyptian Exchange. *MSA-Management Sciences Journal*, 4(1), 1-44.
- Wahidahwati, W., & Asyik, N. F. (2022). Determinants of auditor's ability in fraud detection. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2130165.
- Wang, A., Dou, B., Guo, X., & Hu, H. (2023). Economic Policy Uncertainty: Does It Truly Matter?—Evidence from Corporate Fraudulent Behaviors in Chinese Capital Market. *Sustainability*, 15(6), 4929.
- Wang, J., & Wang, D. (2022). Corporate fraud and accounting firm involvement: Evidence from China. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(4), 180-196.
- Wolfe, D. T., & Hermanson, D. R. (2004). The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud. *The CPA Journal*, 74(12), 38.
- Xu, Z. (2020). Economic policy uncertainty, cost of capital, and corporate innovation. *Journal of Banking & Finance*, 111, 105698.
- Yang, Z., Lu, Y., & Tan, W. (2021). Monetary policy tightening, accounting information comparability, and underinvestment: Evidence from China. *Economic Analysis and Policy*, 70, 123-147.
- Yun, Y., & Chun, H. (2021). Economic policy uncertainty and audit effort: evidence from audit hours. *Managerial Auditing Journal*, 36(4), 643-662.